

مجلس الأمن

السنة الثمانون



الجلسة 9841

الاثنين، 20 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد عطا (الجزائر)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نينزيا
 باكستان السيد أكرم
 بنما السيد رويس - هرناندس
 جمهورية كوريا السيد هوانغ
 الدانمرك السيدة لاسن
 سلوفينيا السيدة فايون
 سيراليون السيد كابا
 الصومال السيد فقي
 الصين السيد فو كونغ
 غيانا السيدة رودريغس - بيركيت
 فرنسا السيد دو ريفيير
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد فالكونر
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة شيا
 اليونان السيد سيكريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 10 آذار/مارس 2025

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيحي المستوى الحاضرين في القاعة. ويدل حضورهم اليوم على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأردن وإسبانيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وآيسلندا والبحرين والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبولندا وبيرو وتايلند وتركيا وتونس وتيمور - ليشتي والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسويسرا وشيلي والعراق والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفيت نام وقطر وكازاخستان والكاميرون وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وليبيا وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك وملديف والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج ونيوزيلندا والهند واليابان.

وأقترح أن يدعو المجلس معالي السيدة فارسين أغابكيان، وزيرة الدولة لشؤون وزارة الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضاً سعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ ومعالي السيد ستافروس لامبرينيدس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أحمد فيصل محمد، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الجزائر على عقد هذه الإحاطة.

يمر الشرق الأوسط بفترة تحول عميق مشوبة بالشكوك ولكنها مليئة أيضاً بالاحتمالات. من الواضح أن المنطقة في طور إعادة التشكيل، ولكن من غير الواضح ما سيتمخض عن ذلك. وتقع على عاتقنا مسؤولية المساعدة في ضمان أن تتجاوز شعوب الشرق الأوسط هذه الفترة المضطربة نحو السلام والكرامة وأفق من الأمل متجذر في العمل.

لقد عدت للتو من لبنان حيث التقيت بالقيادة اللبنانية وأسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك قواتنا لحفظ السلام. يبرز فجر جديد في لبنان، مع الأمل في أن تتشكل قريباً حكومة يشعر جميع اللبنانيين بأنها تمثلهم ودولة تكون قادرة على ضمان الأمن لجميع مواطنيها. وتلتزم الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التزاماً كاملاً بدعم الشعب اللبناني في هذا المسار.

وعلى الرغم من الضغوط الهائلة والمخاطر الكبيرة، صمدت قواتنا لحفظ السلام في مواقعها من أجل السلام للمساعدة في التوصل إلى وقف للأعمال العدائية. وأود هنا، من المجلس، أن أكرر الإعراب عن امتناني العميق لنساء ورجال القوة المؤقتة وإعجابي الكبير بهم، كما أتقدم بخالص الشكر للبلدان المساهمة بقوات.

رأيت بنفسني خلال زيارتي إلى جنوب لبنان الأثر الإنساني والدمار المأساويين اللذين تسبب فيهما النزاع. وكان الإسرائيليون أيضاً من الضحايا الذين عانوا من الفقد والنزوح. أمل بشدة أن يتمكن الجميع من كلا الجانبين قريباً من العودة إلى المناطق التي عاشوا فيها واستئناف حياتهم اليومية وسنبذل كل ما في وسعنا لتخفيف المعاناة ودعم التعافي.

ويمكنني أن أبلغكم بأن وقف الأعمال العدائية هش، ولكنه صامد. ويبدل أفراد القوة المؤقتة جهوداً حيوية لرعاية تلك العملية. ويعملون عن كثب مع القوات المسلحة اللبنانية. ومن الأهمية بمكان أن ينتهي الوجود الإسرائيلي في الجنوب على النحو المحدد في الاتفاق وأن تكون القوات المسلحة اللبنانية موجودة في كامل الأراضي اللبنانية. وفي هذا الصدد، نفذت القوة المؤقتة منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر أكثر من 730 مهمة بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، مما سهل إعادة انتشارها في أكثر من 50 موقعا. ويسرت القوة المؤقتة أيضا 39 مهمة إنسانية بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية والصليب الأحمر اللبناني ومختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويحتاج حفظة السلام التابعين لنا إلى تعزيز القدرات، بما في ذلك لإزالة الألغام والتخلص من الذخائر غير المنفجرة، إلى جانب تكييف سير العمليات في إطار ولايتهم.

إن القرار 1701 (2006) واضح: يجب أن تخلو المنطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة. ويجب أن تنفذ الأطراف القرار 1701 (2006) بالكامل وتحترم سيادة لبنان وسلامة أراضيه وتضع حدا نهائيا للعنف. وستواصل الأمم المتحدة دعم جميع الجهود الرامية إلى تحويل وقف الأعمال العدائية إلى سلام حقيقي.

في غزة، يمنح اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن بصيصا من الأمل بعد طول انتظار. وأثني على مصر وقطر والولايات المتحدة لما بذلوه من جهود حثيثة للتوصل إلى هذا الاتفاق. وقد أُطلق سراح أول ثلاث أسيرات يوم أمس في إطار المرحلة الأولى، كما أفرجت إسرائيل عن 90 أسيرا فلسطينيا.

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تنتظرنا، ينبغي أن نقدر الراحة التي طال انتظارها والتي تمنحها هذه اللحظة للفلسطينيين في غزة وللرهائن الذين اجتمعوا مجددا بأحبائهم. إننا نقوم بدورنا لضمان

التعجيل بتوسيع نطاق عمليات توزيع المساعدات الإنسانية. ودخلت يوم أمس أكثر من 630 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى غزة واتجهت 300 منها على الأقل إلى الشمال.

وأود أن أكرر أنه لا يوجد مبرر للهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا يوجد مبرر للمستويات المأساوية من الموت والدمار اللذين لحقا بالشعب الفلسطيني في غزة. لقد دعونا بلا هوادة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن واتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات المنقذة للحياة. والآن، يجب أن تقي الأطراف بالتزاماتها وتتخذ الاتفاق الكامل. وأحث الأطراف على كفالة أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إطلاق سراح جميع الرهائن ووقف دائم لإطلاق النار في غزة.

وستبذل الأمم المتحدة، من جانبها، كل ما في وسعها للمضي قدماً بهذه الجهود، ولا سيما لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة، مع إدراكها التام للعقبات والتحديات والقيود الكبيرة التي لا تزال نواجهها. ويجب بوجه خاص أن يترجم وقف إطلاق النار إلى أربعة إجراءات متزامنة على الأقل على الأرض.

أولاً، يجب أن تكون كيانات الأمم المتحدة - بما في ذلك العمود الفقري لاستجابتنا الإنسانية، أي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - قادرة على أداء مهامها بلا عوائق. ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول السريع والأمن وبلا عوائق عبر جميع القنوات والمعابر المتاحة لإيصال الأغذية والمياه والأدوية والوقود والمأوى والمواد اللازمة لإصلاح البنية التحتية في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك الشمال. ويجب أيضاً توفير ممر آمن وبلا عوائق للمنظمات الإنسانية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والقطاع الخاص. ويجب توفير التأشيرات والتصاريح وغيرها من الظروف التمكينية بسرعة للسماح بزيادة إمدادات الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها.

ثانياً، يتطلب توسيع نطاق تقديم المساعدات والخدمات الأساسية توفير ظروف آمنة وبيئة عمل مواتية. ونحتاج إلى المعدات التقنية والوقائية ومعدات الاتصالات اللازمة. ويجب أن تتسق الأطراف مع منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لكي نقوم بعملنا. ويشمل ذلك أيضاً استعادة النظام العام والسلامة العامة لمنع تعرض الإمدادات الإنسانية للنهب.

ثالثاً، يجب أن يتمكن الناس من الوصول إلى المعونة المنقذة للحياة. ويشمل ذلك عمليات الإجلاء الطبي لمن يحتاجون إليه وأحث الدول الأعضاء على استقبال هؤلاء المرضى. ويجب السماح أيضاً بدخول إمدادات تجارية كافية إلى غزة من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان.

رابعاً - وبالأساس - يجب حماية المدنيين وتوفير ممر آمن للذين يسعون إلى العودة إلى مجتمعاتهم. ويجب إزالة الذخائر المتفجرة. ويجب استعادة رفات الموتى بكرامة واحترام. وأحث مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على دعم جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ هذا الوقف لإطلاق النار والتوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية وضمان المساءلة وتهيئة الظروف الملائمة للتعافي وإعادة الإعمار. ويجب السماح أيضاً لوسائل الإعلام الدولية بدخول غزة لنقل هذا الحدث البالغ الأهمية في الميدان.

يجب أن نغتنم الفرصة التي أتاحتها اتفاق وقف إطلاق النار لتكثيف الجهود نحو معالجة أطر الحوكمة والأمن في غزة. وقالت السلطة الفلسطينية إنها على استعداد للقيام بدورها ومسؤولياتها في غزة. وأدعو على وجه الاستعجال إلى تقديم دعم جماعي لوضع ترتيبات أمنية وترتيبات الحوكمة التي ستمكن من إعادة توحيد غزة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً مع الضفة الغربية.

ويستمر للأسف تدهور الحالة في الضفة الغربية في ظل الاشتباكات والغارات الجوية والتوسع الاستيطاني غير القانوني وعمليات الهدم بلا هوادة. ويساورني بالغ القلق إزاء التهديد الوجودي لسلامة الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية ولتواصلها الجغرافي. وأدت التغييرات الإدارية الإسرائيلية على مدار العامين المنصرمين إلى تبسيط وتسريع عملية الموافقة على المستوطنات. ونتيجة لذلك، نُقلت السيطرة على العديد من جوانب التخطيط والحياة اليومية في المنطقة جيم في الضفة الغربية إلى السلطات المدنية الإسرائيلية. ويتكلم كبار المسؤولين الإسرائيليين علناً عن ضم الضفة الغربية كلها أو جزء منها رسمياً في الأشهر المقبلة. وسيشكل هذا الضم انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي.

ومن الواضح أن تحقيق المزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب اتخاذ إجراءات لا رجعة فيها نحو حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين. وستواصل الأمم المتحدة دعم كل جهد لتعزيز السلام والاستقرار ومستقبل أكثر أملاً للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل.

أخيراً، فيما يتعلق بتلك المنطقة الأوسع، أود أن أقول بضع كلمات عن سورية.

على مدى قرون، كانت سورية ملتقى للحضارات. وهي الآن تقف على مفترق طرق تاريخي. بعد سقوط النظام الوحشي السابق وسنوات من إراقة الدماء، هناك إمكانية وإعادة للشعب السوري. ولا يمكننا أن ندع شعلة الأمل تتحول إلى جحيم من الفوضى.

تلتزم الأمم المتحدة بالعمل مع السوريين والمجتمع الدولي لدعم عملية يقودها السوريون تضمن عملية انتقال سياسي ذات مصداقية وشاملة للجميع، بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015). وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء للتعبير عن تضامنها مع السوريين. ولكن سيكون من الضروري حتماً القيام بالمزيد من العمل الكبير في معالجة الجزئات والإدراج في القائمة، لا سيما في ضوء الاحتياجات الاقتصادية الملحة للبلد. إن دفع عملية الانتقال السياسي الشامل هو الوسيلة الأكثر فعالية لضمان حصول سورية على المزيد من الدعم. وبينما تسلك سورية طريقاً جديداً وتسعى لإعادة بناء مؤسساتها وأنظمتها السياسية، سندعم عملية شاملة تُحترم فيها حقوق الجميع احتراماً كاملاً وتمهد الطريق نحو سورية موحدة وذات سيادة مع إعادة ترسيخ وحدة أراضيها بالكامل.

فلنواصل العمل، في لبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وسورية وغيرها، من أجل السلام والأمن. وبما أن المنطقة تمر بتحول عميق، يجب علينا ألا ندخر جهداً للمساعدة في تشكيله على شكل المزيد من العدالة والكرامة وحقوق الإنسان والسلام لجميع شعوب الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة لشؤون وزارة الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيدة أغابكيان (فلسطين): أود في البداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن القضية الفلسطينية على المستوى الوزاري. وأشكر لكم حضوركم، معالي الوزير السيد أحمد عطف، وترؤسكم للجلسة، ما يدل على اهتمامكم بقضية الشعب الفلسطيني ووضعها ضمن أولوياتكم في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أود أن أعبر عن خالص امتناننا لوفد الجزائر الشقيق على جهودكم العظيمة من أجل نصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وعلى كل ما بذلتموه لحث مجلس الأمن على تبني موقف حازم بشأن وقف إطلاق النار في غزة. كما أتقدم أيضاً باسم دولة فلسطين وشعبها وقيادتها بالشكر الجزيل للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على مواقفه النبيلة والمبدئية، وكل طواقم الأمم المتحدة، خاصة العاملة على الأرض، التي تقدم المساعدة والعون لشعبنا في محنته وفي الأزمة الإنسانية الكارثية التي يمر بها. كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر لمعالي الوزراء المشاركين في هذه الجلسة.

نخاطبكم اليوم في مجلس الأمن وقلوبنا مثقلة بالألم والغضب لما تعرّض له شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة من قتل وتشريد وحصار وتجويع، وغالبية من الأطفال والنساء والشيوخ، علاوة على التدمير المتعمد لكل شيء. أما في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن شعبنا يتعرض لسرقة الأرض، والاعتداء على ممتلكاته ومقدساته، وانتهاك حقوقه، من خلال الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستوطنون، دون حسيب أو رقيب.

إن ما تقوم به حكومة الاحتلال من ممارسات وإجراءات وقوانين، لا شرعية لها في الأرض المحتلة، تهدف إلى تقويض حل الدولتين، وإضعاف المؤسسات الرسمية لدولة فلسطين، وتحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتضرب بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمحاکم الدولية، وآخرها فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/78/968) التي تقضي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وبما يشمل إنهاء الاستيطان.

إن بارقة الأمل التي بدأت تلوح الآن، والتي عملنا من أجلها مع الأشقاء والأصدقاء خلال الأشهر الـ 15 الماضية، وذلك بالتوصل لوقف إطلاق النار في قطاع غزة من خلال الجهود المشكورة للوساطة القطرية والمصرية والأمريكية، نأمل أن تصمد وتتجح بما يؤدي إلى الوقف التام والنهائي لإطلاق النار وبلا عودة للعدوان، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من قطاع غزة، وإرساء مسار سياسي مستند على قرارات الشرعية الدولية يؤدي إلى نهاية الاحتلال، وتنفيذ ما كان في فتوى محكمة العدل الدولية وفق قرار الجمعية العامة (دإط-10/24) الداعي لنهاية الاحتلال خلال عام واحد.

منذ اليوم الأول لهذا العدوان، عملت دولة فلسطين بلا كلل على المطالبة بوقف إطلاق النار الفوري، ومنع تفاقم الأوضاع الإنسانية، ومنع التهجير وضم الأراضي، وحذّرت مراراً من خطورة اجتياح قوات الاحتلال لقطاع غزة، ودعونا إلى حماية المدنيين وتجنّبهم ويلات الحرب والدمار أيّاً كان طرفاً النزاع. ونشيد، في هذا الصدد، بمواقف مصر والأردن والدول الأخرى التي أعربت عن وقوفها في وجه أي محاولات لتهجير الفلسطينيين خارج بلدهم سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية. كما شدّدنا على ضرورة وقف الممارسات التي تقوّض حل الدولتين، بما في ذلك التوسع الاستيطاني وجرائم المستوطنين التي تُمارَس في وضوح النهار، وحتمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة.

ونود أن نتقدم بخالص الشكر إلى جميع الدول والشعوب التي دعمت مساعيها في تحقيق وقف إطلاق النار، بما في ذلك من أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكل من عمل لوقف حرب الإبادة الجماعية على شعبنا ومحاسبة إسرائيل على جرائمها، بما فيها الدول التي ساندتنا أمام المحاكم الدولية، بما في ذلك جمهورية جنوب إفريقيا التي رفعت قضية أمام محكمة العدل الدولية من أجل وقف جرائم الإبادة الجماعية بحق شعبنا.

منذ اللحظة الأولى لهذا العدوان، قامت دولة فلسطين بجهود دبلوماسية مكثفة بقيادة السيد الرئيس محمود عباس الذي أجرى مئات الاتصالات واللقاءات مع الأطراف الإقليمية والدولية لوقف هذا العدوان الدموي، والذهاب عدة مرات إلى مجلس الأمن بمساعدة عدد من أعضاء المجلس، وعلى رأسهم الجزائر الممثل العربي في مجلس الأمن، واستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ونطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، بما في ذلك القرار 2735 (2024)، الذي نص على الوقف الفوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح الرهائن والأسرى، وإدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة، ومنع تهجير الفلسطينيين، وإعادة النازحين لأماكن سكناهم، وانسحاب قوات الاحتلال من كامل القطاع، وتمكين السلطة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها كاملة في القطاع، وإعادة توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت إدارة السلطة الفلسطينية، والعودة لمسار سياسي ينهي الاحتلال غير القانوني ويؤدي إلى استقلال دولة فلسطين وتحقيق حل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ونؤكد في هذا الإطار أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن دولة فلسطين هي صاحبة الولاية القانونية والسياسية على القطاع وكافة الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، مجددين رفضنا القاطع لأي محاولات لاقتطاع أجزاء من أرضنا، أو تهجير أبناء شعبنا بما يخالف بشكل واضح القانون الدولي وينتهك المحرمات التي أقرتها الشرعية الدولية. ونجدد التأكيد على حتمية التمسك بحقوقنا الشرعية وهويتنا الوطنية التي تجمع أبناء شعبنا في كل مكان في العالم، الأمر الذي يتطلب وحدة أرضنا وشعبنا تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتزام الجميع ببرنامجه السياسي والتزاماتها الدولية، والعمل تحت نظام واحد وقانون واحد وسلاح شرعي واحد.

وعليه نؤكد أن الحكومة الفلسطينية جاهزة لتولي مسؤولية إدارة قطاع غزة إلى جانب الضفة الغربية وذلك بالتعاون مع الدول والمنظمات الصديقة والشقيقة، بما في ذلك إعادة تقديم الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والمياه والكهرباء وضمان عودة النازحين إلى منازلهم والتجهيز لمرحلة إعادة الإعمار. كما أننا ملتزمون بإدارة المعابر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومصر وفقاً لاتفاقية التنقل والعبور لعام 2005. ونشير في هذا الصدد إلى ترحيبنا بأي مساعدات في مجال تدريب وتجهيز قوات الشرطة والأمن الفلسطينية. ونتطلع لمساعدة الدول الشقيقة والصديقة في جميع المجالات لإخراج قطاع غزة وأهلها منكوبين من هذه الكارثة الإنسانية التي يعانون منها. ونؤكد هنا على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي لا غنى عنها ولا بديل لها. ولا يحق لسلطات الاحتلال الإسرائيلي منعها من ممارسة مهامها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي كافة مناطق عملياتها التي يتواجد فيها شعبنا اللاجئ، خاصة أن هذه الوكالة قد تم إنشاؤها وتحديد ولايتها ومهامها بقرارات من الأمم المتحدة ولا يحق لسلطة الاحتلال الإسرائيلي تعطيل أو وقف عملها.

نود أن نعرب عن تقديرنا الكبير للدول التي دعمت موقفنا وساعدت شعبنا في هذا الوقت العصيب. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم الإنساني العاجل والتعاون مع الحكومة الفلسطينية لتعزيز قدراتها للقيام بدورها وتحمل مسؤوليتها. ولكننا نؤكد أهمية إيجاد حل سياسي دائم وشامل للقضية الفلسطينية وللسلام في الشرق الأوسط. ومن هنا نشيد بجهود جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي من أجل السلام والذي تم تشكيله في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، بقيادة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج.

وكذلك نشيد بجهود اللجنة العربية الإسلامية بقيادة المملكة العربية السعودية، التي جابت العالم من أجل حشد الجهود لوقف العدوان ولتنفيذ حل الدولتين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والحصول على الاعترافات الدولية والعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وصولاً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة 194 (د-3). وهو الأمر الذي سيتيح الفرصة لنجاح تحقيق السلام والاستقرار، ليس فقط بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل لجميع دول المنطقة لتعيش في أمن وسلام وحسن جوار. ونتطلع في هذا الإطار لعقد المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحل الدولتين والذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه في نيويورك. ونطالب كافة الدول المشاركة باتخاذ خطوات عملية وحاسمة لإنهاء الاحتلال ودعم استقلال دولة فلسطين وتحقيق السلام العادل.

إن شعبنا يناضل من أجل السلام العادل والشامل الذي يضمن الأمن للجميع. لذلك نكرر دعوتنا أمام مجلسكم الموقر بمنح دولة فلسطين عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، واعتماد خطة السلام العربية التي تم عرضها في كلمة الرئيس محمود عباس في أيلول/سبتمبر 2024 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أكدت عليها المملكة العربية السعودية والدول المشاركة في مؤتمر التحالف من أجل السلام، والتي

تسمح لدولة فلسطين بنيل استقلالها على أرضها المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وتسمح للجميع العيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن وحسن جوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعطي رئاسة مجلس الأمن الكلمة لممثل إسرائيل.

السيدة شابيير بن نفتالي (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ارتكبت حماس أسوأ مجزرة ضد الشعب اليهودي منذ المحرقة. وقد أزهقت أرواح أكثر من 1 200 شخص بوحشية، واختُطف أكثر من 250 شخصاً. ووسط هذا الظلام الحالك، تسطع وحدة الشعب الإسرائيلي وصموده. إن هذه الوحدة هي التي دفعت إسرائيل إلى التصميم على تحقيق أهداف هذه الحرب: إعادة جميع الرهائن إلى الوطن، وتفكيك القدرات العسكرية لحماس وقدرتها على الحكم وضمان ألا تشكل غزة تهديداً لإسرائيل مرة أخرى.

على مدار 472 يوماً، تعرض الرهائن لمعاناة لا يمكن تخيلها - ومن بينهم النساء الثلاث اللاتي أُطلق سراحهن بالأمس. اختطف رومي غونين، البالغة من العمر 24 عاماً، من مهرجان نونا الموسيقي بعد أن شهدت مقتل صديقته المقربة. ونُقلت وهي مصابة إلى غزة، حيث لم تتلق عملياً أي علاج لجروحها البالغة. إيميلي داماري، وهي إسرائيلية بريطانية تبلغ من العمر 28 عاماً، اقتيدت من كيبوتز كفار عزة بعد أن اجتاحت أحد الإرهابيين الكيبوتز وذبح جيرانها. وفي آخر رسالة لها قبل اختطافها، كتبت أن الإرهابيين كانوا في الحي الذي تسكن فيه، ويطلقون النار بالقرب من شقتها. كما اختطف دورون شتاينبريشير، 31 عاماً، وهي ممرضة بيطرية من كيبوتز كفار عزة بعد أن حوصرت في منزلها. وظهر مقطع فيديو لاحقاً يظهرها شاحبة ونحيفة وتعاني بشكل واضح في الأسر. هؤلاء النساء اللواتي تحملن معاناة لا يمكن تصورها هن بطلات. إنهن يجسدن قوة الشعب الإسرائيلي وصموده، ويقفن كرموز خالدة للشجاعة في مواجهة قسوة لا يمكن تصورها.

ولكن حتى عندما نرى أوائل الرهائن يعودون أخيراً إلى ديارهم، فإن فرحة عودتهم يطغى عليها الألم الهائل الذي لا يزال موجوداً. لقد عانت العائلات شهوراً من التعذيب النفسي، حيث أُجبروا على مشاهدة مقاطع فيديو مُعدّة مسبقاً لأحبائهم محطمين وخائفين. لقد حولت حماس الخوف والحزن إلى أسلحة في أيديها لاستخدامها كأدوات للسيطرة. وفيديوهاتهم الدعائية التي يظهرون فيها الرهائن هي أعمال إرهابية محسوبة. فهي بمثابة أدوات للحرب النفسية، حيث تعمل على تضخيم الخوف والحزن لتعميق معاناة الرهائن وأحبائهم والمجتمع الإسرائيلي بأكمله. لقد تخطت معاناة رهائننا الجوانب النفسية لتشمل العنف الجسدي وسوء المعاملة، والحرمان من الاحتياجات الأساسية كالغذاء والرعاية الطبية والظروف التي تنتهك كل المعايير وتنتهك مفهوم اللياقة الإنسانية. على مدار 472 يوماً مضت، لم يعرف هؤلاء الأبرياء سوى البؤس والعنف والتعذيب على يد حماس.

ولم تتوقف وحشية حماس عند الاختطاف. فقد امتد الأمر إلى إعدام الرهائن وجميع أنواع الأعمال الوحشية التي لا تُحصى. لن ننسى أبداً أيّا من ضحايا تلك الفظائع، وستعزز ذكراهم كفاحنا لضمان العدالة والأمن لجميع أبناء شعبنا، ومن بينهم كفير بيباس، الذي احتقل قبل يومين فقط بعيد ميلاده الثاني. ولكن

بالنسبة لهذا الطفل الصغير، وشقيقه أربيل ووالديه شيري وياردن اللذين لا يزالان في الأسر، لم تكن هناك أي احتفالات - كما لم تكن هناك أي احتفالات بعيد ميلاده الأول - لم يكن هناك سوى الأسر والمعاناة. ويجب على مجلس الأمن أن يواجه حقيقة مزعجة: فقد دعا إلى إطلاق سراح هؤلاء الرهائن، ولكن حماس تجاهلت تلك الدعوات. واتخذ المجلس قرارات وطالب بالإفراج عنهم، بينما انتهكت حماس - وهي جماعة إرهابية لا تلتزم بأي عرف أو قانون دولي - تلك القرارات دون أن تتعرض للمساءلة أو تدفع أي ثمن. ومع ذلك، فإن إسرائيل هي التي خضعت للتدقيق في هذه القاعة بالذات بينما لم تتخذ أي تدابير ضد من اختطفوا الرضع والمسنين. وقد أرسى المجلس سابقة خطيرة بعدم محاسبة حماس. ويمثل هذا الإخفاق سوء تقدير خطير على مستوى المجتمع الدولي بأكمله. فهو يوحي للعالم بأن المنظمات الإرهابية يمكن أن تفلت من العقاب، وأن تستغل أرواح الأبرياء كورقة مساومة دون أن تخشى أي عواقب وخيمة. وهذه السابقة لا تشجع حماس فحسب، بل أي جماعة تسعى إلى محاكاة أساليبها. والتداعيات العالمية لهذا التقاعس صاعقة؛ فهو يهدد أسس الأمن والعدالة الدوليين ذاتها. ومن الممكن تلافي بعض عواقب هذا الإخفاق. وتطالب إسرائيل المجلس باتخاذ الخطوة الأخلاقية الأساسية المتمثلة في إدانة حماس بشكل لا لبس فيه وتصنيفها أخيراً على حقيقتها، أي كمنظمة إرهابية.

إن حماس هي التي بدأت الحرب بهجومها الوحشي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتبعها زملاؤها من وكلاء إيران في جميع أنحاء المنطقة، حيث انضموا إلى الهجمات ضد إسرائيل. وعلى مدى الأشهر الـ 15 الماضية، أطلق النظام الإرهابي الحوثي، بتوجيه وتمويل من إيران، المئات من الصواريخ والطائرات المسيّرة ضد المراكز السكانية الإسرائيلية. وعلى حدودنا الشمالية، أُجبر 63 000 من مواطنينا على الإجماع نتيجة إطلاق حزب الله أكثر من 22 000 من الصواريخ والقذائف والذخائر المضادة للدبابات على منازلهم. وسنواصل إنفاذ تفاهمات وقف إطلاق النار مع لبنان وسنرد على أي انتهاك. وتحتفظ دولة إسرائيل بحقها في الرد على أي تهديد لأمنها.

وفيما يتعلق بالتطورات في سورية، تتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للدفاع عن المجتمعات المحلية وعن كافة السكان المدنيين في هضبة الجولان وضمان أمنهم. وليس لدولة إسرائيل أي مصلحة في النزاع مع سورية، وليس لديها أي نية للتدخل في شؤونها الداخلية. ولكننا لن نتسامح مع وضع يعرض مواطنينا للخطر ويسمح لإيران بإعادة ترسيخ وجودها في المنطقة ونقل الأسلحة إلى حزب الله.

إننا نمر الآن بنقطة تحول في المنطقة بأكملها. وقد تكبد وكلاء إيران خسائر فادحة. فمفضل شجاعة جنودنا وتصميمهم، لم تضعف إسرائيل حماس فحسب، بل غيرت أيضاً المشهد الاستراتيجي في الشرق الأوسط جذرياً. وواجهت شبكة إرهاب النظام الإيراني - من حزب الله في لبنان إلى الحوثيين في اليمن - انتكاسات كبيرة، حيث تقلصت قدراتها وعُزلت مواقعها. وقُضي على إرهابيين كبار مثل حسن نصر الله ومحمد الضيف ويحيى السنوار وإبراهيم عقيل. وبعثت أفعال إسرائيل برسائل واضحة مفادها أن الأيام التي كان بإمكان الجماعات الإرهابية أن تعمل فيها دون عقاب قد ولّت؛ وأن الأيام التي كانت إيران قادرة فيها على زرع الفوضى والإرهاب بحرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط قد ولّت.

وبالتالي، فمن الواضح أن رد إسرائيل الحاسم والضروري على مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 هو ما أجبر حماس على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولولا شجاعة قواتنا وتضحياتها، لكان الرهائن لا يزالون يقبعون في الأسر دون أي أمل في الحرية. وكانت تكلفة هذا التقدم باهظة. فقد وافقت إسرائيل على إطلاق سراح إرهابيين مدانين، مسؤولين عن جرائم شنيعة، لإعادة أفراد شعبنا إلى ديارهم. وكان ذلك قرار لا ينبغي لأي دولة أن تتخذه. ومع ذلك فقد اتخذناه لأننا نقدر الحياة. وهذه الصفقة ليست الخاتمة: إنها خطوة في الرحلة الشاقة لضمان عودة كل الرهائن. وكل قرار نتخذه يعكس الوزن الأخلاقي العميق للموازنة بين العدالة والواجب المتمثل في إنقاذ الأرواح. وتعكس صفقة إطلاق سراح الرهائن تصميم إسرائيل الثابت على تحقيق أهداف الحرب. ونحن ثابتون في التزامنا بتفكيك قدرات حماس لضمان ألا تشكل غزة تهديداً ولإعادة كل الرهائن إلى عائلاتهم.

وننوه بالدعم الثابت الذي يقدمه حلفاؤنا، ولا سيما الولايات المتحدة، ونقدره بشدة. فالقيادة المبدئية لإدارتي بايدن وترامب على السواء ودعمهما الثابت كانا أساسيان في اجتياز هذه الأوقات الصعبة. وتمثل هذه الشراكة الالتزام المشترك بمكافحة الإرهاب وإعلاء قيم الحرية والأمن. ودعمهما دليل على قوة التحالفات المبنية على الاحترام المتبادل ورؤية مشتركة من أجل عالم أكثر أماناً.

وفي الختام، فقد حوّلت حماس غزة إلى قلعة من الرعب، مضحيةً بالمدنيين لحماية عملياتها. وسلحت المدارس والمساجد والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة وحولتها إلى أدوات حرب. وتتطلب هذه الهجمة استجابةً حازمة وموحدة من المجتمع الدولي. وعدم التصرف بحزم ضد حماس يبعث برسالة خطيرة إلى المنظمات الإرهابية الأخرى مفادها أن مثل هذه التكتيكات مسموح بها. إنه اختبار لإرادتنا الجماعية في التمسك بالقانون الدولي والكرامة الإنسانية. وتعلم عائلات الرهائن وشعب إسرائيل أن هذه اللحظة هي البداية فحسب. ولن تنتهي الحرب حتى إعادة جميع الرهائن وتفكيك قدرة حماس على التهريب. ولن يهدأ لنا بال حتى يعود كل واحد منهم إلى منزله. ولن نتوقف حتى نقضي على تهديد حماس. ولن ننسى أبداً الثمن الذي دفعه الأبرياء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية في الجزائر.

(تكلم بالعربية)

أرقى عبارات التقدير والثناء أتوجه بها إليكم السيد الأمين العام على إحاطتكم القيمة وعلى تشخيصكم الدقيق لتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، بما تفرضه من تحديات يجب علينا مواجهتها وبما طرحه من رهانات يقع علينا العمل لكسبها.

لقد جننا إلى اجتماعنا هذا محملين بمشاعر يختلجها الأمل الحذر بين الترقب والتطلع لأن تضع الحرب ضد غزة أوزارها غداة الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار في هذه الأرض الفلسطينية الجريحة. اتفاق طال انتظاره على خلفية تنفيذ المشروع الإسرائيلي في غزة تحديداً وفي المنطقة عموماً. واتفاق تعددت العراقيل المُتعلة والمنصوبة على درب الوصول إليه، ظاهراً وباطناً، علناً وخفياً. واتفاق طالما أحبط غيابه

المجموعة الدولية بأسرها، وهي التي علقت عليه كل آمالها في رفع المعاناة والغبن عن الفلسطينيين، وفي كسر جمود العملية السياسية الهادفة إلى معالجة القضية الفلسطينية خاصة، وإلى استعادة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عامة.

فالشكر والتقدير منا لمجموعة الوساطة الدولية التي عملت جاهدة لتحقيق هذا الاتفاق بعد خمسة عشر شهراً من حرب خلّفت حصيلة مأساوية تعجز عن وصفها جميع الألسن واللغات، بما فيها لغة الأرقام. فغزة لم تعد غزة بعدما طالها من جرائم راح ضحيتها أكثر من ست وأربعين ألف شهيد، أغلبهم من النساء والأطفال. وغزة لم تعد غزة بعدما لاقت من دمار مهول سوى بالأرض بناياتها ومستشفياتها ومحلاتها ومدارسها وجامعاتها، بل وحتى مساجدها وكنائسها وملاجئها ومقابرها.

إن غزة لم تعد غزة بعد هدم كافة أركانها ومقدراتها والقضاء على مختلف شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية بها، فضلا عن دفع سكانها نحو برائن الفقر وحرمانهم من أبسط سبل العيش الكريم ومقومات البقاء. وبالرغم من هذه الحصيلة الكارثية على أكثر من صعيد، إلا أن الشعب الفلسطيني أبى إلا أن يخرج في غزة وفي كافة أراضيه المحتلة محتقلا بإعلان وقف إطلاق النار ومؤكدا للعالم أجمع أن القهر لم ولن يصادر إرادته أو ينال من عزمته وأن الظلم لم ولن يضعف صموده أو يخل بتمسكه بأرضه.

وأن الاضطهاد، على حدته وقساوته، لم ولن ينقص البتة من إصراره على استرجاع حقوقه الوطنية كاملة وفقا لما أقرته الشرعية الدولية وثبته.

إن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة يمثل أملا كبيرا لهذا الشعب الأبي، وهو أمل في الحياة، وأمل في تخفيف الظلم والمعاناة، وأمل في التحكم بحاضره وصنع مصيره بنفسه. وإن كان المجلس قد عجز سابقا عن إنصاف هذا الشعب وإحقاق حقوقه، فالأحرى به اليوم ألا يفوت هذه اللحظة التاريخية الفارقة لتحمل مسؤوليته، كل مسؤولياته، المسؤولية التي حملها إياه ميثاق منظمنا هذه.

وهي المسؤولية التي لا تقتصر على معالجة تداعيات العدوان الذي كابته غزة طيلة الأشهر الطويلة الماضية، بل تتعدى ذلك لتشمل التكفل بمعالجة جوهر الصراع المتمثل في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. إن المجموعة الدولية قاطبة لم تعد تطيق استمرار وضع في الشرق الأوسط يدوم منذ قرابة 80 عاما لا تستخلف فيها المأساة إلا بمأساة أكبر، ولا تتلو فيه النكبة سوى نكبة أشد وأمر.

فلا يمكن لقضاء فلسطين وقدرها أن يدوم وهو يتأرجح بين الآمال التي تنكس سوى لتطفأ فورا، وبين الآفاق التي ما إن فتحت إلا وسدت بتلقائية وانتظام.

من هذا المنظور، علينا أن نكون واعين تمام الوعي أن اتفاق وقف إطلاق النار لا يعني نقطة النهاية، بل نقطة البداية. وأن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون فرصة يتوقف نجاحها أو فشلها على مدى استغلالها وتوظيفها والبناء عليها. وأن هذا الاتفاق لا يمثل إلا وسيلة نأمل صادقين أن توصلنا إلى غاية أسمى وأشمل، ألا وهي غاية تحقيق حل للقضية الفلسطينية بصفة نهائية وإنجاز سلام عادل ودائم ومستدام في الشرق الأوسط.

وبالتالي، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى تركيز جهوده في المرحلة الراهنة على ثلاث مستويات رئيسية:

المستوى الأول، وهو مستوى تثبيت هذا الاتفاق ومتابعة تنفيذه بجميع أحكامه وفي كل أبعاده وعبر كافة مراحل ومحطاته. فترابط المسارات التي تمخض عنها هذا الاتفاق يحتم على المجلس أن يكون داعما قويا لمجموعة الوساطة الدولية وهي تشرف على تفعيل الوقف الشامل والدائم لإطلاق النار، وعلى رفع القيود المفروضة على جهود الإغاثة الإنسانية، وعلى إتمام عمليات تبادل الأسرى والمحتجزين وكذا على الانسحاب الكلي لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة.

أما المستوى الثاني فيتعلق بضرورة أن يحرص مجلس الأمن على أن تراعي ترتيبات اليوم التالي في قطاع غزة إرادة الفلسطينيين وتكرس توافقاتهم وتحمي تطلعاتهم للمضي قدما في تجسيد مشروعهم الوطني على أرض الواقع. فغزة ليست أرضا دون مالك أو أرضا دون أهل ومستقبل هذه الأرض يجب أن يحدده الفلسطينيون في المقام الأول وفي المقام الأخير، بعيدا عن التدخلات الخارجية التي من شأنها أن تعمق الانقسامات بينهم وأن تبعدهم عن نهج المصالحة الوطنية.

وفي هذا الإطار، يجب التشديد كل التشديد على ضرورة أن تحترم ترتيبات اليوم التالي في غزة وحدة الشعب الفلسطيني وأن تحترم وحدة الأرض التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية وأن تحترم وحدة المصير الفلسطيني، كما أن ذات الترتيبات يجب أن تخصص مكانة مهمة لخطط إعادة إعمار غزة وسبل الإسراع في تجسيدها.

أما المستوى الثالث والأخير فيرتبط بحتمية البناء على اتفاق وقف إطلاق النار لبحث مسار سياسي جدي تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فوقف إطلاق النار في غزة لن يكون شاملا ولن يكون نهائيا ولن يكون مستداما إلا إذا استند إلى عملية سياسية هادفة ومتبصرة وجريئة وصادقة، تضع نصب أولوياتها تحقيق التسوية النهائية للقضية الفلسطينية وفق صيغة حل الدولتين المتفق عليها دوليا، اليوم أكثر من الأمس. وعلى ضوء المقتضيات التي تفرضها هذه المستويات الثلاثة، ستواصل الجزائر تحت قيادة الرئيس عبد المجيد تبون وبحرص شديد منه دورها المعهود ومشاركتها الفعلية في كافة الجهود الدولية الرامية،

أولا، للتكفل بالاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة فورا ورفع الحصار الجائر المفروض عليه، وذلك عبر المساهمة في جهود الإغاثة، وعبر تقديم العون لتشييد المستشفيات الميدانية حال توفر الظروف المواتية، وكذا عبر مواصلة دعمها لوكالة الأونروا التي ظلمت زورا واتهمت بهتاناً وهددت دون أن تفقد علة وجودها.

ثانيا، مساندة وتأييد مسار المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، وهو المسار الذي يبقى ضرورة حتمية ولا بد من استكمالها على النحو الذي يضمن إنهاء الانقسامات التي طالما عانى من ويلاتها الشعب الفلسطيني نفسه.

ثالثا وأخيرا، تحصين حل الدولتين المكرس من قبل الشرعية الدولية، وذلك عبر العمل من أجل الحفاظ على مقومات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة وتمكينها من العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، وكذا تعزيز الاعترافات الدولية بها في أفق المؤتمر الدولي المزمع انعقاده منتصف هذا العام.

(تكلم بالإنكليزية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في جمهورية سلوفينيا.

السيدة فايون (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى وعلى عمل بلدكم في المجلس. كما أشكر الأمين العام على ملاحظاته والتزامه.

تحتاج الشرق الأوسط عاصفة من التغييرات التي ستغير المنطقة بلا شك. ويجب علينا جميعاً، نحن الجالسين هنا اليوم، أن نتحمل مسؤولياتنا ونقدم الدعم في التعامل مع هذه التغييرات. فالمخاطر كبيرة للغاية بحيث لا يمكن التقاعس عن العمل. وبعد إسكات المدافع أمس وإتمام أول عملية تبادل للرهائن والسجناء، نشعر بالارتياح وبرؤونا شعور بالأمل في إمكانية أن يكون هناك مستقبل مختلف للشرق الأوسط. وترحب سلوفينيا بحرارة باتفاق وقف إطلاق النار في غزة. ونحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها تجاه هذه الهدنة الهشة. ونشكر الوسطاء الذين جعلوا هذه النتيجة ممكنة. ويجب على المجلس الآن التركيز على ضمان تطور وقف إطلاق النار ليصبح مساراً نحو تحقيق سلام دائم، يُبنى على الثقة والعدالة والمصالحة. تتطلب المشاكل الأكثر صعوبة في العالم استجابة عالمية. وقد سافرت إلى نيويورك مباشرةً قادمة من كييف. ففي العام الثالث للعدوان الروسي على أوكرانيا، يتراجع الكثيرون في العالم عن مواقفهم. ولطالما جاهرت سلوفينيا برأيها حول هذه الطاولة عندما يتعلق الأمر بالحروب غير المبررة وانتهاكات القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ومعاونة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وبعد قرابة ثلاث سنوات في منصب وزير الخارجية، لم أتردد مطلقاً في انتقاد القتل الوحشي للمدنيين. وأنا فخورة باعتراف سلوفينيا بفلسطين المستقلة وذات السيادة. وأثق بأننا كنا على الجانب الصحيح من التاريخ. ويستحق الناس في غزة أن يعيشوا بلا قنابل وأسلحة. ويستحق الناس في إسرائيل أن يعيشوا في أمان. وبصفتنا أعضاء في المجلس، فإن من مسؤوليتنا، بل من واجبنا، أن نعمل بلا كلل من أجل تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط وفي أوكرانيا وغيرها من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

وفي تطور آخر حدث مؤخراً في الشرق الأوسط، بدأ فصل جديد يُكتب في سورية. وللمجلس دور واضح في دعم عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015). كما أن لدينا أملاً متجدداً في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، مع قيام المجلس بدور الراعي في إطار القرار 1701 (2006). وتدعو سلوفينيا إلى الالتزام الصارم بذلك الإطار، مع التأكيد على أهمية التهدئة على طول الخط الأزرق. وأنطلع إلى زيارة سورية ولبنان في المستقبل القريب جداً. إن كلا البلدين على الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقاً. ونحن مستعدون للوقوف معهما.

ومع ذلك، لن يفتح الشرق الأوسط أبداً صفحة جديدة حقاً ما استمرت المعاناة والكراهية والخوف. ولإنهاء ذلك، نحتاج إلى قيادة من أجل الناس وقيادة من أجل السلام وقيادة من أجل تعددية الأطراف.

أولاً، نحن بحاجة إلى قيادة من أجل الناس. وتبقى محنة المدنيين، لا سيما في غزة، والتي قد تشكل إبادة جماعية، تذكيراً مفجعاً بتكلفة النزاع. ويتمتع المدنيون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني ولا يُعتبرون تحت أي ظرف من الظروف أهدافاً مشروعاً للهجمات. ونعيد التأكيد على حالة الضعف التي يعاني منها الأطفال والنساء في هذا النزاع، ولكنني أريد اليوم أيضاً أن أسلط الضوء على معاناة أولئك الذين يُسبون في أغلب الأحيان. لقد فقد الكثيرون منهم أرضهم منذ عقود وفقدوا الآن بيوتهم والأجيال التي صنعوها وكرامتهم التي تمسكوا بها رغم كل الصعاب. فبعد حياة مليئة بالمشاق، يواجه كبار السن في غزة أسوأ الظروف، حيث لا طعام يضعونه على المائدة ولا طبيب يخفف من آلامهم. إن إنهاء محنة المدنيين، بما في ذلك كبار السن في غزة، وعد آخر لم يتم الوفاء به، وهو عدم ترك أحد خلف الركب. وأتمنى مخلصاً أن يمنحهم وقف إطلاق النار في غزة فرصة لتجربة السلام أخيراً. لقد حان الوقت الآن لمنحهم والأجيال من بعدهم فرصة لرؤية غزة جديدة، غزة يعاد بناؤها وقد عمها الأمل، غزة التي أعيد توحيدها مع الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تحت قيادة السلطة الفلسطينية. ولكن أولاً، يجب أن يُترجم وقف إطلاق النار إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومباشر وغير متقطع وتوسيع نطاق المساعدات بشكل كبير.

ثانياً، نحن بحاجة إلى قيادة قوية من أجل السلام، في غزة وفي المنطقة. ومن خلال الرؤية والالتزام، يجب على القيادة من أجل السلام أن تتقيد بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتطلب ذلك تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت من خلال الآليات القانونية المناسبة. ولا يمكن للسلام أن يترسخ من دون مساءلة. ويجب أن تُبنى القيادة من أجل السلام على الحوار والتعاون وتطبيع العلاقات. ولا يمكنها أن تديم أو توجع الاشتباكات بالوكالة أو تزيد من التصعيد. ويجب أن يصبح الخطاب غير البناء والمثير للانقسام والاستفزازات والتحريض من مخلفات الماضي.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى قيادة من أجل تعددية الأطراف. وقد بُنيت هذه المنظمة على فرضية أن الطريق إلى السلام لا يمكن السير فيه بشكل منفرد. وفي المجلس، غالباً ما نواجه عقبات، ولكن العمل الدبلوماسي الشاق في هذه القاعة لا يتوقف أبداً. ولا تزال سلوفينيا مقتنعة بأن مجلس الأمن يجب أن يرسي الأساس لحل الدولتين. وبالمثل، نؤكد على الدور الذي ينبغي أن يضطلع به جميع الأعضاء في جعل السلام في المنطقة سلاماً دائماً حقاً، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكرر استعدادنا لاستضافة اجتماع للتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين.

أشكر الأمين العام على قيادته في هذه الأزمة وعلى عمل منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - العمود الفقري الذي لا يمكن الاستغناء عنه في العمل الإنساني هناك. وفي ضوء المسؤوليات الملقة على عاتق جميع الدول الأعضاء من خلال ميثاق الأمم المتحدة، أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأدعو حكومة إسرائيل إلى عدم تنفيذ التشريعات التي تؤثر على الأونروا. وفي لحظة الأمل هذه، حان الوقت لإيجاد سبل للتعاون وإعادة بناء حياة المدنيين في فلسطين.

إن القيادة ليست سهلة أبداً. وينطوي السعي لإيجاد حلول طويلة الأمد على اتخاذ الكثير من القرارات الصعبة، وأحياناً لا تلوح في الأفق أي مكاسب قصيرة الأجل. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ تلك القرارات الصعبة، واضعين السلام كمصلحة جماعية لأعضاء هذه المنظمة. وبينما نخوض غمار هذه الأوقات التي تشهد تحولات، دعونا نتذكر أن السلام ليس حلماً بعيد المنال. إنه في متناول أيدينا، شريطة أن نختار التعاون لا النزاع، والعدالة لا الإفلات من العقاب، والأمل لا اليأس.

في بداية العام، أؤكد للمجلس أن سلوفينيا لن تتعامل مع النزاعات على أساس الجغرافيا، بل على أساس المبادئ. وسنظل نؤمن بحل المشاكل من خلال الحوار بدلاً من العدوان، ونؤمن ببناء الثقة والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سيراليون.

السيد كابا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ السيد أحمد عطا، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على رئاسة الجزائر لمجلس الأمن، وأشكره على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى في هذه اللحظة الحرجة. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الهامة، وأشيد بقيادته وجهوده الدؤوبة في معالجة التحديات المعقدة الناشئة عن تصعيد النزاع في قطاع غزة. ويحظى التزامه بتعزيز السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع بتقدير كبير.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأسر جميع الضحايا، الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، في أعمال العنف المأساوية التي اندلعت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن حجم العنف والخسائر الفادحة في الأرواح والمعاناة التي يتكبدها المدنيون الأبرياء هي بمثابة تذكير صارخ بالحاجة الملحة للسلام والاستقرار وحماية الكرامة الإنسانية. كما نشيد بالخدمة والتضحية القصوى لأكثر من 350 من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا حياتهم في النزاع بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة. إننا نتضامن مع جميع العاملين في المجال الإنساني والعاملين في الخطوط الأمامية.

على مدار 15 شهراً، ركز مجلس الأمن والمجتمع الدولي على النزاع الدائر في قطاع غزة، والذي أودى بحياة أكثر من 46 000 من المدنيين، بما في ذلك حياة حوالي 18 000 طفل. وقد كشفت التقارير، بما في ذلك تقرير الحالة الصادر في 12 كانون الثاني/يناير 2025 عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، واستجابة الأمين العام لقرار الجمعية العامة دإط-10/26، عن الواقع المروع الذي يواجهه المدنيون في غزة. وقد اتسمت أعمال العنف بانتهاكات متكررة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. تتجلى هذه الانتهاكات في العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، والهجمات العشوائية والممنهجة ضد المدنيين والأعيان المدنية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على الأرواح وحمايتها.

لقد كان تأثير النزاع على النساء والأطفال غير متناسب. فالعديد من الأطفال الذين نجوا من الموت أصبحوا الآن أيتاماً أو مشوهين، مع انقطاع تعليمهم. لقد جردت النساء من سبل عيشهن وخصوصيتهن وكرامتهن. أما في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية بأن 816 فلسطينياً قتلوا في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 8 كانون الثاني/يناير 2025، من بينهم 498 فلسطينياً في العام 2024 وحده. لا يمكن أن يستمر هذا الوضع. يجب أن يُظهر المجتمع الدولي التزاماً جماعياً بإنهاء دائرة العنف.

وفي هذه المرحلة الحرجة من النزاع، ومع وجود احتمالات واعدة بتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق وبدء إعادة إعمار غزة، تود سيراليون أن تؤكد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، ترحب سيراليون باتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. ونثني على مصر وقطر والولايات المتحدة لجهود الوساطة التي بذلوها والتي أدت إلى وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن وزيادة إيصال المساعدات الإنسانية في غزة. وهذه خطوة إيجابية يجب على الطرفين الاستفادة منها بشكل كامل بحسن نية وبقصد طيب. وترديداً لكلمات الأمين العام، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها وضمان التنفيذ الكامل للاتفاق. إننا نشجع إسرائيل وحماس على الامتثال الكامل لالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ واجباتهما ضمن الجداول الزمنية المحددة. كما نرحب أيضاً بالإفراج عن ثلاث رهائن إسرائيليات و 90 أسيراً فلسطينياً كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار.

ثانياً، نؤيد زيادة المساعدات الإنسانية لغزة، حيث أن الوضع الإنساني لا يزال مزمياً للغاية. لقد ترك النزاع أكثر من مليوني شخص في حاجة ماسة إلى الغذاء والإمدادات الطبية والمأوى. ومع عودة المدنيين النازحين إلى منازلهم، سيحتاجون إلى الإمدادات الأساسية لبناء حياتهم. وقد أكدت المنظمات الإنسانية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، على ضرورة أن تظل جميع المعابر الحدودية مفتوحة وعاملة، مما يسمح بوصول المساعدات إلى المحتاجين. ومن أجل توصيل المساعدات بكفاءة وفعالية، أكد برنامج الأغذية العالمي على الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الوصول إلى جميع المحتاجين في هذه المرحلة الحرجة. وبالتعاون مع الأونروا، يمتلك برنامج الأغذية العالمي القدرة على توفير الغذاء المنقذ للحياة لما لا يقل عن مليوني شخص في غزة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وتبقى الأونروا المنظمة الوحيدة التي تملك الموارد اللوجستية والبشرية اللازمة لتلبية الاحتياجات الشديدة للمدنيين الفلسطينيين في غزة. وفي ضوء التشريع الأخير الذي سنته الحكومة الإسرائيلية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024، نحث حكومة إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها الدولية والسماح للأونروا بمواصلة عملها الحيوي دون عوائق وتقديم الخدمات المنقذة للحياة لملايين الفلسطينيين.

ثالثاً، يجب الحفاظ على الزخم الدبلوماسي المكتسب وتوسيع نطاقه لتيسير الحوار المستقبلي الهادف إلى تحقيق تسوية سياسية على أساس حل الدولتين. وفي حين أن الجهود المبذولة لتأمين وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن هي خطوات مهمة نحو تخفيف المعاناة الفورية، إلا أنها لا تمثل سوى جزء بسيط من القضايا العالقة منذ فترة طويلة والتي لم تحل بعد في قلب النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. لا يزال الوضع هشاً، ولا يزال كل من الفلسطينيين والإسرائيليين يعيشون في خوف وعدم يقين. إن أحداث الأشهر الخمس عشرة الماضية تذكرنا جميعاً بعواقب الاحتلال وطبيعة السلام المراوغة في الشرق الأوسط. وهي تؤكد ألا بديل قابلاً للتطبيق عن حل الدولتين، والذي سيسمح بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية

القائمة، حيث تعيش الدولتان جنباً إلى جنب في سلام واستقرار وأمن. يجب أن يبدأ هذا العمل المهم بإعادة إعمار قطاع غزة، والذي يجب أن يكون شاملاً، بحيث يعالج الظروف البنى التحتية والاقتصادية والسياسية والإدارية اللازمة لإقامة حكم فعال.

وعلى نطاق إقليمي أوسع، نقرّ بأن اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الذي يحمل أهمية حاسمة للحد من العنف في غزة، يحمل أيضاً في طياته فترة راحة مؤقتة أوسع نطاقاً للمدنيين ويفتح نافذة للجهود الدبلوماسية. يجب على جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة اعتنام هذه الفرصة للعمل على إيجاد حلول سلمية لمعالجة القضايا الأساسية التي توجع النزاع في المنطقة.

وتواصل سيرايليون دعوة جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، مع ضمان حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق ومنع وقوع المزيد من العنف. ونؤكد على أهمية المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أخيراً، تؤكد سيرايليون من جديد التزامها بالسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، على أساس مبادئ القانون الدولي واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وما زلنا نؤيد بقوة حل الدولتين، وهو الإطار الوحيد القابل للتطبيق لحل هذا النزاع وضمان أمن وسيادة كل من إسرائيل وفلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الصومال.

السيد فقي (الصومال): في مستهل حديثي، أود أن أتوجه بخالص الشكر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة على عقد هذه الجلسة الهامة، وأهنئكم على ترؤس الجزائر لمجلس الأمن في هذا الشهر. وتعكس الجلسة إدراكاً عميقاً لخطورة الأوضاع الإنسانية والسياسية في قطاع غزة والقضية الفلسطينية بشكل عام. كما أثني على الإحاطة الوافية التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة والتي رسمت صورة دقيقة لحجم المعاناة والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتطورات الأوضاع في لبنان وسورية الشقيقة.

إن الأشهر الخمس عشر الأخيرة في قطاع غزة شهدت تصعيداً أساسياً خلف وراءه آلاف الضحايا من المدنيين الأبرياء ودمر بنية تحتية حيوية شملت المستشفيات والمدارس وحول الحياة اليومية لسكان القطاع إلى معاناة مستمرة لا تطاق. هذا الواقع المؤلم يضعنا جميعاً أمام مسؤولية أخلاقية وإنسانية وسياسية تستدعي تحركاً دولياً عاجلاً وشاملاً لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني الأعزل، وضمان احترام حقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف.

إن الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار الذي جاء ثمرة جهود دؤوبة بذلتها دولة قطر الشقيقة وجمهورية مصر العربية الشقيقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية يعد خطوة مهمة ومحل ترحيب. إن هذا الاتفاق يبرز أهمية العمل الدبلوماسي في حل النزاعات، ويعكس ما يمكن تحقيقه من خلال الإرادة السياسية والتعاون البناء. ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق يجب أن ينظر إليه كخطوة أولى ضمن مسار طويل وشاق لتحقيق سلام دائم وشامل.

بالأمس واليوم شاهدا مشاهد مؤثرة تلامس القلوب حيث ارتسمت معالم الفرح والارتياح على وجوه شعبي فلسطين وخاصة أهل غزة وإسرائيل، مع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. تلك اللحظات التي جمعت بين أسر تفرقت لأكثر من 15 شهرا، إذ تمكن البعض للمرة الأولى من احتضان أحبائهم الذين كانوا إما محتجزين لدى حركة حماس أو في السجون الإسرائيلية. هذه اللحظات المفعمة بالمشاعر الإنسانية أكدت لنا بوضوح المعنى العميق للسلام في وقت عم فيه الصمت وتوقفت أصوات الرصاص والمدافع لتفسح المجال لصوت الأمل والتصالح. إننا نرحب بهذا الاتفاق الذي لم يكن مجرد هدنة، بل نافذة أمل نحو مستقبل أفضل. وندعو من أعماق قلوبنا إلى البناء عليه وتحويل هذه اللحظة الإنسانية إلى نقطة انطلاق نحو سلام شامل ومستدام يداوي جراح الماضي ويعيد الثقة ويمنح شعوب المنطقة فرصة حقيقية للعيش في كرامة وأمن وازدهار.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم لا يقتصر فقط على تثبيت وقف إطلاق النار، بل يمتد إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وضمان إعادة إعمار القطاع، بما يعيد الأمل لسكانه. إن إعادة الإعمار ليست مجرد عملية مادية لإصلاح ما دمرته الحرب، بل هي عملية شاملة تتطلب الاستثمار في الإنسان ودعم المجتمعات المحلية وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً.

إن الوضع الإنساني المتدهور في غزة يفرض علينا مسؤولية جماعية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وآمن ودون عوائق. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تمثل شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. إن ولاية الأونروا التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة 302 (د-4) ليست مسألة قابلة للتعديل إلا من خلال هذه الهيئة. لذا فإننا ندعو جميع الأطراف إلى تجنب اتخاذ أي خطوات قد تؤثر على عمل الوكالة أو تقاوم الأوضاع الإنسانية في المنطقة.

إن بناء السلام الحقيقي يتطلب أكثر من مجرد وقف للأعمال العدائية؛ إنه يتطلب إرادة جماعية لإيجاد حلول مستدامة. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى إنشاء آلية دولية فعالة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات وقف إطلاق النار ومنع العودة إلى دوامة العنف. كما نؤكد على أهمية دعم القيادة الفلسطينية الشرعية، وتعزيز المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتمكينها من القيام بدورها في خدمة تطلعات الشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال.

ختاماً، إن جوهر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يركز على حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما يضمن تحقيق رؤية الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

إن جمهورية الصومال الفيدرالية تجدد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني الشقيق وتدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لإنهاء الاحتلال وتحقيق سلام عادل وشامل ومستدام يضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ويعيد الكرامة والاستقرار إلى المنطقة بأسرها.

السيد رويس - هيرناندس (بنما) (تكلم بالإسبانية): ترحب بنما بكل احترام بوفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة معالي السيد أحمد عطايف. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على إحاطته القيمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يمثل تاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 فصلاً مظلماً في التاريخ المعاصر. إن الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه حركة حماس والذي أودى بحياة 1 200 مدني إسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للإنسانية. وتدين بنما بلا تحفظ هذه الأعمال الجبانة التي تديم حلقات الكراهية والدمار.

ونؤكد على أن شعب إسرائيل له الحق غير القابل للتصرف في العيش بأمان داخل حدود معترف بها. إلا أن الرد العسكري المشروع ولكن المدمر الذي أعقب ذلك قد أغرق المنطقة في مأساة إنسانية ذات أبعاد تاريخية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أزهقت أرواح أكثر من 46 000 شخص، ومنهم 18 000 طفل. وهذه الأرقام صرخة مفعجة تتطلب عملاً فورياً. ولا يمكننا تجاهل الكارثة الإنسانية التي تعصف بالملايين من البشر. وترحب بنما باتفاق وقف إطلاق النار الأخير باعتباره بارقة أمل في خضم هذه المعاناة. وننوه بالجهود الدبلوماسية التي قادتها مصر والولايات المتحدة وقطر في التوسط للتوصل إلى هذا الاتفاق، الذي يوفر متنفساً حيوياً لكلا الجانبين. ولكننا ندرك أن وقف الأعمال العدائية ليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يكون نقطة البداية نحو التزام سياسي شامل ودائم.

وبصفتنا عضواً غير دائم في المجلس، نؤكد مجدداً أن احترام القانون الدولي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، أمر غير قابل للتفاوض. وقد وضع المجلس الطريق إلى السلام بدءاً من القرارين 242 (1967) و 338 (1973) ووصولاً إلى حل الدولتين المتفق عليه. ويظل التعايش بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود آمنة ومعترف بها، هو الأفق الوحيد الممكن. وندعو إلى معالجة جذور النزاع. فالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بأمن لا يقل أهمية عن ضمان تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية.

وندين أيضاً بشكل لا لبس فيه حركة حماس - وهي منظمة إرهابية استغلت معاناة الشعب الفلسطيني لتعزيز مخططاتها القائمة على العنف، وهي أعمال جبانة لا تجسد التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. فبدون أمن إسرائيل، لن يكون هناك سبيل للسلام. ولكن ما لم تتحقق العدالة والكرامة للفلسطينيين، سيكون الاستقرار وهماً. وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن بنما تعترف بدورها الحيوي في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من التحديات والخلافات، فإننا نؤكد دعمنا للوكالة التي تمثل ركيزة أمل للملايين. ويجب ألا تشوّه بطولة العاملين في المجال الإنساني من قبل أولئك الذين يستغلون في الظل الهياكل الإنسانية لأغراض دينية.

وقد علمنا التاريخ أن الحلول العسكرية لا يمكن أن تضمن السلام. ويجب أن يصبح وقف إطلاق النار برنامجاً للحوار السياسي الشامل، بدعم من المجتمع الدولي. وتحت بنما جميع الأطراف على ضبط النفس والتخلي بالمسؤولية، مع إعطاء الأولوية لحل يعزز الكرامة والاحترام المتبادل. وتؤكد بنما من جديد التزامها بقرارات المجلس وبناء سلام يتجاوز الخلافات - سلام لا يضع حداً للنزاع فحسب، بل يدشن أيضاً حقبة من التعايش السلمي والازدهار المشترك للمنطقة بأسرها. فالسلام ليس فكرة بعيدة المنال، بل هو حق

فوري. ولعل المجلس يتصرف بشجاعة، مسترشداً بالإنسانية، لزرع بذور مستقبل أكثر تفاؤلاً للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

السيد فالكونر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لوفد الجزائر على عقد جلسة اليوم الهامة.

إن اتفاق وقف إطلاق النار يمنح الأمل للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وللعالم. وأود أيضاً أن أشكر مصر وقطر والولايات المتحدة على جهودهم الدؤوبة لتحقيق ذلك. فقد عانى الرهائن معاناة لا يمكن تصورها على يد حماس منذ اختطافهم بقسوة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأرحب بالإفراج عن ثلاثة منهم، ومن بينهم إيميلي داماري، وهي مواطنة بريطانية أيضاً، لتنتهي بذلك محتهم المروعة. ويجب الآن تنفيذ المراحل المتبقية من اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل وفي الموعد المحدد، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين.

ويقاسي المدنيون في غزة معاناة تكاد لا تُصدق. فقد قُتل أكثر من 46 000 فلسطيني، من بينهم العديد من الأطفال. وقد أدى فصل الشتاء إلى تفاقم الوضع المتردي، حيث يموت الأطفال بسبب انخفاض درجة حرارة الجسم وخطر المجاعة والوشيك في شمال غزة. وتفتح هذه الصفقة الطريق أمامهم للبدء في إعادة بناء حياتهم. وما فتئت المملكة المتحدة وشركاؤها يضغطون في كل فرصة سانحة من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وقد قام وزير الخارجية بذلك الأسبوع الماضي خلال زيارته لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تستمر هذه الجهود الدبلوماسية المكثفة في الأيام والأسابيع المقبلة. وعلينا بناء الثقة لدى جميع الأطراف للمساعدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار وإحراز التقدم في جميع مراحله وتحويله إلى سلام دائم يضمن أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وستركز المملكة المتحدة جميع جهودنا على الحفاظ على هذا الزخم، حتى إطلاق سراح جميع الرهائن، ووصول المساعدات التي وُعدت بها غزة إلى من يحتاجها، وعودة الفلسطينيين بحرية إلى ديارهم لإعادة بناء حياتهم. ومن الضروري تنسيق الزيادة الكبيرة في المساعدة تنسيقاً سليماً، على أن يكون مستوى الوصول والأمن مناسباً للوصول إلى المحتاجين. وكما قال وزير الخارجية، فإن التشريعات الإسرائيلية تعني أن الأونروا تواجه مصاعب جمة في قدرتها على دعم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. ونحث إسرائيل على الامتناع عن تعريض قدرة الأونروا على العمل للخطر.

إن هذا الاتفاق خطوة أولى حاسمة نحو سلام مستدام ومسار موثوق نحو حل الدولتين. ويعتمد الملايين من الناس علينا في تعزيز هذه العملية وإنهاء معاناتهم. ويجب ألا نخذلهم.

السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): لقد كانت الدعوات إلى السلام في الشرق الأوسط كثيرة للغاية في هذه الغرفة، وقد تكررت مرات عديدة جداً في تاريخها.

ويرحب بلدي اليونان بحرارة باتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الذي طال انتظاره. ورغم أنه يبدو هشاً للغاية، فإنه قد يكون نقطة تحول لإرساء استقرار دائم في المنطقة. وقد حان الوقت لتنفيذ

الصفقة كاملة لكي ينضم أخيراً جميع الرهائن الإسرائيليين إلى أحبائهم ويتوقف الشعب الفلسطيني أخيراً عن تعداد قتلاه.

وتعجز الكلمات عن وصف الألم والمعاناة المتراكمين اللذين يعانون منهما الناس في هذه المنطقة المضطربة، وهي منطقة قريبة جداً من الوطن. ولا تكفي الكلمات للتعبير عن الرعب الذي تعيشه العائلات الإسرائيلية التي فقدت أحبائها بسبب إرهاب حماس أو رعب المدنيين الأبرياء، بمن فيهم آلاف الأطفال، الذين فقدوا حياتهم في غزة. وقد حان الوقت أخيراً لإسكات البنادق وليسود السلام. وبالألمس شعرنا بسعادة غامرة لعودة ثلاث رهائن من النساء - رومي غونين ودورون شتاينبريشير وإميلي داماري - إلى عائلاتهن أخيراً في إسرائيل بعد أن احتجزهن إرهابيو حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن الأهمية بمكان الآن ضمان نجاح المفاوضات بشأن المراحل التالية. وحان الوقت لتسريع المناقشات للمضي قدماً في التخطيط لمرحلة ما بعد النزاع فيما يتعلق بالحوكمة والأمن في غزة على المدى الأطول لتأمين مستقبل آمن ومزدهر للفلسطينيين ولجميع شعوب المنطقة. وإذ نستلهم تراث منطقة هي مهد العديد من ديانات العالم، فإننا نؤمن بأفاق حل الدولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونؤمن بالتنويع الإيجابي لعملية السلام، التي لا تزال تلوح في أفقنا الجماعي كمنارة في نهاية نفق طويل ومظلم، معلقة بخيط رفيع، ما لم نجاهد بصوت واحد للحفاظ عليها، لأنها يجب أن تستمر.

وقد سمحت الأسابيع القليلة الماضية بالتفاوض بشأن أفق المنطقة. ويبدو أن البنادق قد صمتت على نطاق واسع على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وتجاوز لبنان مأزقه السياسي، بعد أن انتخب رئيساً جديداً للجمهورية، وعلى ما يبدو فإن حكومة ستتشكل قريباً تكون مهمتها إحداث تغيير إيجابي. ويبدو أن ذروة هذه التطورات الإيجابية قادتنا مرة أخرى إلى جوهر الاضطرابات في المنطقة، إلى غزة والقضية الفلسطينية، حيث تكاثرت أخيراً جهود الوساطة الطويلة والجديرة بالثناء التي بذلتها الولايات المتحدة ومصر وقطر بالنجاح. ونشكرهم على جهودهم الدؤوبة، ونتفق مع رئيس الولايات المتحدة المنتهية ولايته الذي قال مستشهداً بالكتاب المقدس "طوبى لصانعي السلام". وقد يحتاج الأمر إلى القوة لبعض الوقت للمضي في نزاع، ويتطلب الأمر شجاعة هائلة لتجاوزه. فلتنتهِ أخيراً دورة العنف المدمرة، ولتهدأ التوترات، ولتنتفك إلى اليوم التالي، إلى إعادة الإعمار والمصالحة والأنشطة الإبداعية في زمن السلام.

وينبغي أن نتفاهل، لا أن نكون ساذجين. وينبغي أن نبقي يقظين إزاء الصعوبات على أرض الواقع. ويجب أن يصمد هذا الاتفاق الهش، وندعو جميع الأطراف إلى القيام بدورها للحفاظ عليه. فالحالة الإنسانية في الميدان تبعث على القلق الشديد. وفي هذا السياق، لا يمكن الاستغناء عن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وكما أبرز الأمين العام في رسالته الأخيرة (S/2024/892)، لا يوجد بديل عن خبرتها المتراكمة في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات القيمة والأساسية للفلسطينيين لأكثر من 75 عاماً. إن عرقلة قدرة الوكالة على العمل في إطار ولايتها أمر غير مفيد في هذه المرحلة، بل قد يكون ضاراً. وسيكون دورها أساسياً لتنفيذ الجوانب الإنسانية للاتفاق. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تُنفَّذ توصيات تقرير كولونا بجد وبالكامل. ولعل ذلك يشكل حافزاً للتعاون الذي تشدد الحاجة إليه بين الوكالة وإسرائيل.

لم يتوقف دعم اليونان للأونروا. وبالمثل، تلتزم اليونان بدعم المبادرات الإنسانية مثل خطة أملثيا القبرصية التي سمحت مؤخراً بتقديم أكثر من 1 000 طن من المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر ميناء أشدود لتخفيف بعض الآلام وإنقاذ بعض الأرواح لأن من ينقذ روحاً واحدة فكأنه أنقذ العالم بأسره كما ورد في التلمود.

وستبذل اليونان قصارى جهدها بوصفها جهة وصل خلال فترة عضويتها في المجلس انسجاماً مع علاقاتها الراسخة مع الفلسطينيين والعالم العربي وانطلاقاً من كونها حليفاً استراتيجياً لإسرائيل. وما شهدناه منذ أن أطلقت حماس العنان لإرهابها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 كان مأساة. نأمل أن تكون نهاية المأساة. ونأمل أن يُطلق سراح جميع الرهائن ويستمر سريان وقف إطلاق النار. ونأمل أن يتطور ذلك ليصبح سلاماً طويل الأمد. ونأمل أن يُعاد إحياء عملية السلام بهدف التوصل إلى حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أراكم، السيد وزير الخارجية، تتراأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وتهنئكم باكستان على الرئاسة الناجحة للجزائر وعلى عقد هذه المناقشة التي جاءت في أوانها والمشاركة فيها بخصوص الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الثاقبة وتوصياته الحكيمة.

لقد شهدنا على مدار 15 شهراً المنصرمة دماراً واسع النطاق ومعاناة إنسانية هائلة سببتها الهجمات الإسرائيلية العاشمة على غزة التي أودت بحياة أكثر من 46 000 شخص ومعظمهم من النساء والأطفال. لقد شهدنا أفظع الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والتي خلص الكثيرون إلى أنها تصل إلى مستوى الإبادة الجماعية. وامتدت الحرب الإسرائيلية إلى الضفة الغربية ولبنان وسورية وإيران واليمن.

إن الخراب الذي حلّ بالشرق الأوسط ناتج عن تصور إسرائيل التوسعي وغير القانوني وغير المقبول لحقها المزعوم في الدفاع عن النفس. وهو ناتج أيضاً عن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل في شن الهجمات والعدوان اللذين لا يراعيان مبدأ التناسب من الناحيتين القانونية والأخلاقية على الفلسطينيين العزل الذين تحتل أراضيهم في انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبعد أن تحدت إسرائيل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأوامر محكمة العدل الدولية ومناشدات أصدقائها ومناصريها، وافقت أخيراً على ترتيب لوقف إطلاق النار على أساس مهلة محددة. وكان بالإمكان التوصل إلى وقف إطلاق النار هذا قبل عدة أشهر وكان بإمكانه أن ينقذ آلاف الأرواح، وخاصة في غزة.

لقد رحبنا جميعاً بالإعلان عن وقف إطلاق النار. وتقدر باكستان جهود الوساطة الحثيثة التي بذلتها قطر ومصر والولايات المتحدة للتوصل إلى الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال العدائية في غزة. ونعرب بوجه خاص عن إعجابنا بما يتمتع به معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر، من مرونة ومهارة دبلوماسية قاد بهما الأطراف نحو إبرام الاتفاق. وتأمل باكستان أن تُنفذ جميع مراحل اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل وأن يصبح وقف إطلاق النار دائماً. ونعرب عن قلقنا

إزاء تهديدات إسرائيل باستئناف هجماتها العسكرية في غزة. ونأمل أيضا أن يتمكن الفلسطينيون من الاتفاق على ترتيبات للحكم الشامل والفعال في غزة.

أولاً، يجب أن يعالج المجتمع الدولي الآن على وجه الاستعجال الأزمة الإنسانية التي أوجدها تدمير إسرائيل وحصارها لغزة واستراتيجيتها المتعمدة لتجويع سكانها. ويجب فتح جميع المعابر والسماح لجميع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى بتقديم المعونات الإنسانية للفلسطينيين المحاصرين والنازحين والمتألمين في غزة. ويجب أن يعارض مجلس الأمن والمجتمع الدولي بقوة محاولات إسرائيل لإغلاق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي توفر شريان حياة بالغ الأهمية للفلسطينيين. وستبذل باكستان كل ما في وسعها لمساعدة الفلسطينيين المحاصرين والمتألمين في غزة.

ثانياً، يجب مساعدة الفلسطينيين النازحين على العودة إلى ديارهم، بما في ذلك في شمال غزة، واستعادة حياتهم المدمرة.

ثالثاً، يجب إلزام إسرائيل بسحب قواتها من غزة على النحو المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار. فوجودها غير قانوني ويجب إنهاؤه لضمان استعادة السلام في غزة وإعادة تأهيل سكانها النازحين وإعادة إعمار غزة على وجه السرعة.

رابعاً، ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الفلسطينيين على وضع خطة ملموسة لإعادة إعمار غزة على النحو المتوخى في القرار 2735 (2024) الذي بادرت به الولايات المتحدة. وينبغي تنفيذ الخطة على وجه السرعة بدعم دولي كافٍ.

خامساً والأهم من ذلك كله، يجب أن يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، على استعادة الشرعية الدولية والسلام المستدام في فلسطين والشرق الأوسط ككل. يجب أن تكون المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الحرب الوحشية عنصراً أساسياً في استعادة الشرعية الدولية.

وتتمثل أهم خطوة من خطوات بناء السلام المستدام في إحياء العملية السياسية والدبلوماسية لتحقيق حل الدولتين بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. ويجب أن يستند ذلك إلى مبادئ أساسيين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أقرتهما العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وهما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعدم الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. ويظل حل الدولتين أكثر الأطر إيجابية وإنصافاً وقابلية للتطبيق، في اعتقادنا، من أجل تحقيق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين والعالم العربي والإسلامي على الرغم من الطموحات التوسعية لبعض السياسيين الإسرائيليين والخراب والدمار اللذين أحدثتهما آلة الحرب الإسرائيلية وتشكيك بعض المثقفين. في الواقع، لا يمكن إضفاء الشرعية على وجود إسرائيل الذي أقره قرار الجمعية العامة 181 (د-2) إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة. وإلا فإن البديل هو استمرار الاحتلال العسكري البغيض، وإشعال المقاومة العنيفة من جديد، واستمرار الصراع في الأرض المقدسة، الأمر الذي سيظل يُنغص على منطقة الشرق الأوسط بأكملها ويُسمم العلاقات بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي.

إنَّ المشاركة في عملية سياسية شاملة ضرورية للمضي قدماً نحو تحقيق حل الدولتين. وستعمل باكستان على تعزيز هذا الحل بصفقتها دولة عضواً في التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. ولا بد من جعل هذا المآل حتمياً على الصعيد السياسي. كما يجب أن تعترف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدولة فلسطين وأن تُقبل دولة عضواً كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، نرحب بما خلصت إليه الجمعية العامة في قرارها 79/81 بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في حزيران/يونيه 2025 من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحل الدولتين.

ولبلوغ سلام شامل في الشرق الأوسط، من الضروري أن نتصدى في الوقت ذاته لسائر التهديدات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة، كما أشار الأمين العام.

وترحب باكستان بالاتفاق الذي أبرم بوساطة فرنسا والولايات المتحدة لوقف الأعمال العدائية في لبنان. ونهني الرئيس جوزيف عون على انتخابه والسيد نواف سلام على تعيينه رئيساً للوزراء في لبنان. ويجب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في غضون الـ 60 يوماً المنصوص عليها. والجيش اللبناني مستعد للانتشار هناك وفقاً للقرار 1701 (2006). كما يتعين على إسرائيل التوقف عن شن هجماتها المتواصلة على لبنان التي تشكل انتهاكات صارخة للاتفاق المبرم في 26 تشرين الثاني/نوفمبر.

وتدعم باكستان تحقيق الاستقرار في سورية عبر عملية سياسية وحكم يشملان الجميع. ولا يجوز بأي حال إتاحة المجال لعودة ظهور الإرهاب في سورية أو انطلاقاً من أراضيها. وعلينا صون وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها. ويتعين على إسرائيل الانسحاب الفوري من منطقة الفصل المنشأة بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. كما يجب عليها الانسحاب من مرتفعات الجولان السوري المحتل، عملاً بالقرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981).

وندعو إلى وقف الغارات الجوية التي تشنها إسرائيل وغيرها على اليمن، وكذلك إلى وضع حد للهجمات التي تشنها اليمن على النقل البحري الدولي. ونأمل أن يُفضي وقف إطلاق النار في غزة إلى إنهاء هذه الهجمات واستئناف العملية السياسية المتعثرة في اليمن.

يتعين على المجلس أن ينشغل بما يتردد من نوايا إسرائيلية لشن المزيد من الهجمات ضد جمهورية إيران الإسلامية. واليوم، وعلى الرغم من نبرة العداء السائدة، تبدو الفرصة مواتية لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة على أسس عادلة. ويجب عدم التفریط في هذه الفرصة، إذ من شأن اغتنامها أن يسهم إسهاماً جوهرياً في إرساء سلام وأمن دائمين في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

لقد زعم رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل "غيّرت وجه الشرق الأوسط". غير أن إسرائيل لم تستطع - ولن تستطيع - أن تُغيّر روح المنطقة التي لا تزال تتوق إلى العدل والسلام. وحتى في ظل هذا المشهد الاستراتيجي المتغير، فإن الشعوب العربية والإسلامية لن تكل عن سعيها نحو سلام عادل وحقوق متكافئة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته.

السيدة لاسن (الدامرك) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بالشكر للجزائر على دعوتها لعقد هذه الجلسة المهمة والملحة في توقيتها.

تقف منطقة الشرق الأوسط اليوم على مفترق طرق، إذ تشهد تحولاً عميقاً الأثر سيعيد صياغة مستقبل شعوبها في السنوات المقبلة. وعقب شهور لا تنتهي من حرب طاحنة، ها نحن نشهد أخيراً ما طال انتظاره من اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس. والرهائن الذين ذاقوا مرارة الأسر في قبضة حماس لما يزيد عن 15 شهراً سيعودون أخيراً إلى أسرهم، وقد غمرنا الارتياح لتحرير أول ثلاث رهائن من النساء الليلة الماضية. وبات بمقدور الشعب الإسرائيلي أن يشرع رويداً رويداً في مداواة ندوبه العميقة التي خلفها هجوم حماس الإرهابي المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وفي المقابل، وعقب ما يربو على 15 شهراً من معاناة تعجز الكلمات عن وصفها في غزة، يُفترض أن يمهّد وقف إطلاق النار الطريق لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية بشكل فوري، بما يضمن وصول المعونات الأساسية المنقذة للحياة إلى المدنيين، وإصلاح البنية التحتية، وتوفير مستلزمات المأوى الأساسية لجموع النازحين ممن فقدوا ديارهم إبّان الحرب. وسيكون وقف إطلاق النار إيذاناً بإسكات دوي المدافع. ونأمل أن يؤدي وقف إطلاق إلى سلام راسخ ومستدام، وأن يضع الأساس للمضي قدماً نحو حل الدولتين. ونتوجه بالشكر للولايات المتحدة ومصر وقطر على مساعيها الحثيثة في إبرام هذا الاتفاق.

أما في أرجاء أخرى من المنطقة، فقد شهدنا سقوط نظام الأسد في سورية. ورحبنا بوقف إطلاق النار في لبنان. وقدمنا التهاني للبنان بمناسبة انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتعيين رئيس جديد للوزراء. وتلك التطورات تبعث على الأمل.

تلك كانت أيضاً انطباعات وزير الخارجية الدانمركي لارس لوكه راسموسن حينما زار إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان في الأسبوع المنصرم. وخلال محادثاته مع قادة المنطقة، لمس تقاولاً مشوباً بالحذر إزاء ما يجري من تحولات إيجابية. وببساطة، تتيح هذه التغييرات فرصة نادرة لإرساء أسس سلام عادل ومنطقة مستقرة - ذلك السلام الذي ظلت المنطقة تتوق إليه على مدى عقود وتستحقه.

لا مجال للتردد الآن. علينا أن نغتزم فرصة وقف إطلاق النار اغتناماً كاملاً وفورياً، وأن نوسع نطاق المساعدات الإنسانية بشكل كبير، وأن ندعم استئناف الخدمات الأساسية في جميع أنحاء غزة. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل السماح بتدفق المساعدات إلى غزة وداخلها بحرية.

وتواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في ذلك الصدد. ولا يمكن الاستغناء عن هذه وكالة الأمم المتحدة التي تعمل عليها المنظمات الإنسانية الأخرى في منشأتها وكوادرها وخدماتها المشتركة ودعمها في المراحل الأخيرة. ويجب السماح للأونروا بتنفيذ ولايتها كاملة في جميع المناطق.

إن القانون الدولي والمبادئ الإنسانية الأساسية واضحة تمام الوضوح - فإسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ملزمة بضمان حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية. ونهيب بالحكومة الإسرائيلية أن تفي بهذه الالتزامات وأن تكفل، على وجه السرعة ودون إبطاء، تيسير وصول المساعدات الإنسانية الكاملة والعاجلة والأمنة دون أي عوائق إلى قطاع غزة بأكمله وفي جميع أنحاءه.

ويتعين علينا ألا نغض الطرف عن التطورات المقلقة في الضفة الغربية. ويساور الدانمرك قلق شديد حيال التصعيد الأخير في وتيرة العنف، وتجدد تأكيدها على أن التوسع في بناء المستوطنات، في انتهاك واضح للقانون الدولي، إنما يُقوض آفاق تحقيق حل الدولتين.

وفي الختام، لقد حان الوقت لإرساء أسس السلام. لقد حان الوقت الآن للالتزام بإحلال سلام دائم يقوم على حل الدولتين، يضمن للفلسطينيين والإسرائيليين العيش جنباً إلى جنب في إطار من التعايش السلمي والاعتراف المتبادل. لقد حان الوقت الآن لدعم إحلال السلام في لبنان بكل السبل الممكنة واغتنام بؤار فجر جديد مشرق، كما ذكر الأمين العام. لقد حان الوقت الآن لدعم الشعب السوري في إعادة بناء بلده بقيادة ومملكة سورية وبمشاركة كافة عناصر المجتمع السوري. لقد آن الأوان لمستقبل عادل وأكثر إشراقاً تطله الحرية والكرامة.

يتعين علينا أن نرقى ببطموحنا وأفعالنا إلى عظم هذه اللحظة، وأن نفي بما تعهد به ميثاق الأمم المتحدة من إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فشعوب منطقة الشرق الأوسط تستحق ذلك.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الرئاسة الجزائرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم، وأرحب بوزير الخارجية أحمد عطاف الذي يترأس أعمالها. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته.

تحقق يوم أمس وقف لإطلاق النار في غزة، وهو أمر ترحب به الصين. ونتطلع إلى الاستفادة من هذه اللحظة المحورية لوضع الشرق الأوسط على المسار الصحيح باتجاه وقف التصعيد. وقد طال انتظار وقف إطلاق النار هذا وجاء متأخراً جداً. فعلى مدار 15 شهراً، تعرضت غزة لقصف عشوائي وغاشم ومتواصل بالقذائف والقنابل، خلف وراءه أكثر من 46 000 قتيل ومليون شخص يعانون من كارثة إنسانية، وأغرق المنطقة بأسرها في حالة من الاضطراب. إن وقف إطلاق النار هذا ما هو إلا خطوة أولى، ويتعين على المجتمع الدولي العمل بجدية أكبر لتنفيذ المهام الهامة التالية، التي لن يتوقف من دونها سفك الدماء والموت ولن يكون هناك أي أفق للسلام بين فلسطين وإسرائيل، أو استقرار مشترك في المنطقة عموماً.

أولاً، يجب التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة.

ثانياً، يجب تخفيف المحنة الإنسانية في غزة.

ثالثاً، يجب وضع ترتيبات الحوكمة لما بعد النزاع في غزة.

رابعاً، يجب إحياء الآفاق السياسية لحل الدولتين.

فيما يتعلق بتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة، فبمجرد التوصل إلى وقف لإطلاق النار، لا ينبغي السماح باستئناف أي نزاع. ونشير إلى تصريح إسرائيل بأنها في حال انهيار محادثات المرحلة الثانية قد تستأنف عملياتها العسكرية في غزة، بدعم من دولة معينة. ونعترف بأننا نجد ذلك مقلقاً للغاية. يجب أن يكون وقف إطلاق النار الحالي أساساً لوقف دائم لإطلاق النار. ويجب ألا يتحول الأمر إلى مجرد

هدنة مؤقتة قبل شن هجوم جديد. وينبغي تنفيذ الصفقة ذات المراحل الثلاثة على نحو مستمر وشامل. ونأمل أن تكفل الولايات المتحدة ذلك، بصفتها الجهة الضامنة، من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

وفيما يتعلق بتخفيف المحنة الإنسانية في غزة، فإن الأوضاع الإنسانية الكارثية فيها تفوق الخيال. ويجب تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني دون تأخير. ويجب على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن ترفع جميع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وأن تضمن توزيع الإمدادات الإنسانية في غزة بشكل آمن ومنظم على نطاق واسع، وأن تضمن عودة النازحين إلى ديارهم بأمان. ولا يوجد بديل لدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في العمليات الإنسانية في غزة. وإذ يساورنا قلق بالغ إزاء التشريع الإسرائيلي ضد الأونروا، فإننا ندعو إسرائيل إلى عدم المضي قدماً في تطبيقه وإلغاء تلك القوانين في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بآليات وترتيبات الحوكمة في مرحلة ما بعد النزاع في غزة، فإن القطاع جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين. وينبغي أن تُحدد الترتيبات الخاصة بغزة ما بعد النزاع داخل فلسطين من خلال التشاور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد المجموعات الفلسطينية الداخلية على توحيد الصفوف من أجل دعم الإدارة الموحدة والفعالة لغزة والضفة الغربية تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وأي محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية لغزة وأراضيها غير مقبولة. وبعد 15 شهراً من القصف الجامح والعشوائي بالقذائف والقنابل، أصبحت غزة مثلاً للدمار. وهي غير صالحة للسكن. ويجب أن تبدأ عملية إعادة الإعمار في أقرب وقت ممكن لإتاحة طريقة ما لسكانها للعودة إلى حياتهم. والدعم الدولي لإعادة إعمار غزة ضروري، وينبغي أن تكون الأونروا قادرة على أداء دورها الحاسم في هذه العملية.

وفيما يتعلق بإحياء الآفاق السياسية لحل الدولتين، ففي حين أن كيان الدولة المستقلة للشعب اليهودي قد تحقق منذ زمن بعيد، لا يزال الشعب الفلسطيني يعامل بلا مبالاة ويعاني من الظلم التاريخي. كما أثبت النزاع المستمر منذ 15 شهراً مرة أخرى أن السلام الدائم في الشرق الأوسط غير ممكن إلا من خلال تنفيذ حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان، فلسطين وإسرائيل، جنباً إلى جنب في سلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إعادة إطلاق حل الدولتين بأكبر قدر من الإلحاح وأن يقدم دعماً قوياً وضمانات قوية لتحقيق هذه الغاية. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي والنرويج وآخرون لإحياء حل الدولتين، وتؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام أوسع نطاقاً وأكثر موثوقية وإنتاجية لوضع جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ حل الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى أن احتلال إسرائيل المطول للأرض الفلسطينية، بما يشمل الأنشطة الاستيطانية وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، هو أكثر من مجرد انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. فهو يقوّض أيضاً أسس حل الدولتين. والأخطر من ذلك محاولات ضم الضفة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يقضي على آخر فرصة للسلام في الشرق الأوسط.

ولدعم سيادة القانون الدولي والحفاظ على الشروط الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للإجراءات الأحادية الجانب التي تنتهك القانون الدولي.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن وقف إطلاق النار، بالرغم من تأخره بالفعل، يجب ألا يتحول إلى مجرد فترة توقف قبل جولة جديدة من النزاع. ويجب أن يكتف المجتمع الدولي بجهوده المنسقة دون تأخير لتيسير إعادة إطلاق العملية السياسية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين. والصين على استعداد دائم للاستمرار في مساهماتها البناءة وجهودها الدؤوبة من أجل إعادة إرساء السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر وفد الجزائر على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. كما أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الشاملة، بل وعلى قيادته ودعوته الحازمة للسلام في الشرق الأوسط.

إننا على مفترق طرق حاسم بالنسبة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وللشرق الأوسط ككل. وباتت الحرب في غزة في صميم الاضطرابات العنيفة في المنطقة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع بدء المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه مؤخراً، بلغ الأمل ذروته في جميع أنحاء العالم، وفي أوساط الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص.

وأود أن أشكر حكومات مصر وقطر والولايات المتحدة على جهودها الدؤوبة. وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، مع إعطاء الأولوية لرفاه المدنيين. وتحت غيانا الأطراف على مواصلة المفاوضات بينها بحسن نية من أجل إحراز تقدم نحو إنهاء دائم للحرب في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن.

ولا يمكن لسكان غزة ببساطة تحمل يوم آخر من الحرب. ويجب أن يحصلوا على ضمانات بالمكان والوقت والموارد اللازمة لإعادة بناء حياتهم. لذلك تحت غيانا المجلس وجميع الدول الأعضاء على ضمان عدم استئناف الأعمال العدائية في غزة. ويجب أن نتخذ أيضاً جميع الخطوات اللازمة لضمان الامتثال الكامل لأوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام 2024، ولتفتوى المحكمة بشأن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/78/968).

وفي الأيام القليلة القادمة، يجب أن يستمر التركيز على زيادة إمدادات المساعدات الإنسانية الحيوية لسكان قطاع غزة، مع توفير الغذاء وخدمات الرعاية الصحية الحيوية لمن هم في أمس الحاجة إليها ومعالجة أوضاع مئات آلاف الفلسطينيين الذين نزحوا من منازلهم. ويجب أن يعود الأطفال إلى الفصول الدراسية، بعد أن تحملوا أكثر من عام من فقدان التعلم. والتضامن والدعم الدوليين حاسمان الآن كما كانا طوال هذه الحرب، وتحت غيانا جميع الدول الأعضاء على زيادة مستوى دعمها لجهود التعافي في غزة. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تتمكن الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة من القيام بعملها دون عوائق.

ومع تغير مجرى الأمور في غزة بتنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، يتغير مجرى الأمور أيضاً بالنسبة للفلسطينيين على جبهة أخرى. فمن المقرر أن يدخل التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024 بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حيز النفاذ في غضون أيام قليلة. وفي حالة مضي إسرائيل في تطبيق التشريع، فإن ذلك سيصطدم بحيز توسيع نطاق المساعدات الإنسانية إلى غزة، الذي أوجده اتفاق وقف إطلاق النار. وكما أكد الأمين العام، فإن عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة علاوة على الأونروا قد استمرت في العمل ومستواصل العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن تلك الكيانات لا يمكن أن تحل محل عمليات الأونروا. إن حجم عمليات الأونروا على مدار أكثر من 70 عاماً لا يمكن لأي وكالة أخرى أن تضاهيه.

وتود غيانا التذكير بأن عمليات الأونروا كان القصد منها أن تكون مؤقتة. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من سبعة عقود، لم تُزل العوائق التي تحول دون قيام الدولة الفلسطينية وتمنع الحكومة المنتخبة حسب الأصول من القيام بدورها وضمان حسن سير عمل الدولة ومؤسساتها. ولذلك، فإن غيانا تحث المجلس وجميع الدول الأعضاء على حماية دور الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن تُعالج قضية لاجئي فلسطين بشكل نهائي، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما نحث إسرائيل على الامتناع عن تنفيذ هذا التشريع، لأن ذلك من شأنه أن يعيق عمل الأمم المتحدة، خاصة في هذا الوقت الحرج بالنسبة للفلسطينيين في غزة.

يجب أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للقضية الفلسطينية، بما يتماشى مع حل الدولتين. وينبغي عدم إجبار الشعب الفلسطيني على تحمل المزيد من دورات العنف، كما رأينا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهناك ما يقرب من 47 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، فقدوا حياتهم في هذه الحرب. وفقد الكثيرون غيرهم منازلهم ومصادر رزقهم، ويوجد في غزة الآن أكبر عدد من الأطفال المبتورة أطرافهم في التاريخ الحديث. وتُظهر صور الدمار في قطاع غزة أكاماً رمادية لا نهاية لها، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90 في المائة من المباني قد دمرت أو تضررت. ويجب على الفلسطينيين الآن إعادة الإعمار مرة أخرى، وسيكون دعم المجتمع الدولي أمراً بالغ الأهمية. وعلى الرغم من ضخامة ما هو مطروح أمامنا، ليس هناك وقت أفضل من الوقت الحالي كي تكفل الأمم المتحدة التوصل إلى حل دائم وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يجب علينا اغتنام الفرصة وإنهاء هذا الصراع ومعاونة أجيال من الفلسطينيين. إنها مسألة تتعلق بتقرير المصير وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وختاماً، فإن حرية الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وتحقيق الأمن لإسرائيل ليست أمورا بعيدة المنال. وإذا نلتقي اليوم، وسط بصيص من الأمل والتفاؤل الحذر، نعتقد غيانا أن اتفاق وقف إطلاق النار يمكن أن يكون الخطوة الأولى نحو دفع هذين المسعين التوأمين، وصياغة سلام دائم لشعب فلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط الأوسع. وباعتبارنا عضواً في الأمم المتحدة وفي المجلس، فإننا على استعداد للقيام بدورنا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

يشهد العالم بأسره تحولاً محورياً في الشرق الأوسط. وأخيراً، بزغ فجر الأمل في غزة مع إطلاق سراح ثلاثة رهائن إسرائيليين أمس. ونرحب ترحيباً حاراً بالاتفاق الذي طال انتظاره لضمان التوصل إلى وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن. ونقدر الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول الوسيطة وهي الولايات المتحدة وقطر ومصر. وترسم سورية مساراً سياسياً جديداً مع سقوط نظام الأسد، بعد 14 عاماً من الحرب الأهلية. وقد تجاوز لبنان الفراغ السياسي بانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق.

ومع ذلك، وإلى جانب هذا التفاؤل، نقف الآن في أكثر المراحل حرجاً. لا يزال هناك العديد من القضايا الرئيسية البعالة والعديد من التحديات العميقة الجذور. أود أن أؤكد على النقاط التالية اليوم.

أولاً، يجب أن تنفذ جميع الأطراف اتفاق وقف إطلاق النار في غزة تنفيذاً أميناً. ويجب على حماس إطلاق سراح الرهائن. ويجب أن تتسحب إسرائيل من المناطق المأهولة بالسكان. ويجب على الطرفين وقف جميع العمليات العسكرية في غزة. ونحث الطرفين على الالتزام الكامل بمواصلة المفاوضات من أجل الانتقال إلى المرحلة التالية من الاتفاق. وينبغي لصانعي السياسات في إسرائيل رفض أي ضغوط لإطالة أمد النزاع المسلح أو استئنافه. ويجب على حماس أن تضع في اعتبارها، طوال عملية المفاوضات، أنه لا يمكن تبرير هجماتها الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحت أي ذريعة.

ثانياً، يجب ألا يكون هناك أي عائق أمام تدفق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة. ويجب على أطراف النزاع تيسير دخول المساعدات وإيصالها. ويجب فتح جميع المعابر إلى غزة، ويجب تنفيذ التدابير اللازمة لاستعادة القانون والنظام. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً أن التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، كما هو موضح في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968)، لا تنتهي عند المعابر الحدودية. ومن واجب إسرائيل القانوني تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين في غزة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية من قبل أطراف ثالثة.

ويجب ضمان وتيسير العمليات التي تقوم بها جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مع مراعاة المادة 59 من اتفاقية جنيف الرابعة. ونذكر أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤدي دوراً حيوياً في تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الخدمات الاجتماعية في غزة. ونأمل في هذا الصدد ألا يؤدي تنفيذ التشريعات الوطنية الإسرائيلية من جانب واحد إلى تهديد هذه الفرصة التاريخية لتحسين الوضع في غزة.

ثالثاً، ينبغي أن يؤدي هذا الزخم المتزايد إلى إحياء عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. يجب إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، المتوقفة منذ عقود، لتعزيز التعايش السلمي الطويل الأمد. ومن أجل المضي قدماً نحو مستقبل أفضل للجميع، لا بد من الانتقال السلس إلى حكم شرعي ومستقر في غزة في ظل سلطة فلسطينية بعد إصلاحها وتنشيطها. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل، دعم السلطة الفلسطينية في استعادة حكمها في غزة وتعزيز الاستقرار في الضفة الغربية، مع تبني رؤية لتحقيق حل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن السلام والأمن في الشرق الأوسط عبارة عن أحجية مترابطة مكونة من عدة قطع، وكل قطعة مرتبطة بالقطع الأخرى. وينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في المنطقة - وليس فقط في إسرائيل وفلسطين - التركيز على بناء السلام والاستقرار. ومن شأن التطورات الحاصلة في لبنان وسورية أن تؤدي إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة في الوقت المناسب، إلى جانب تقديم الدعم الفعال من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وينبغي احترام وامتنال ولايتي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ويجب ضمان سلامة قوات حفظ السلام في جميع الأوقات. ويجب على الحوثيين في اليمن، الذين يستغلون التقلبات الإقليمية، أن يتراجعوا عن موقفهم وينضموا إلى الجهود الرامية إلى تنشيط العملية السياسية التي يقودها اليمنيون. لذلك، نكرر مطالبتنا لجميع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول بوقف جميع الهجمات في جميع أنحاء المنطقة. ويجب أن تتوقف أي أعمال تنتهك السلامة الإقليمية للبلدان المجاورة أو تستنزف الأطراف المناوئة أو تزرع المزيد من بذور الانتقام.

واغتناما لهذا الزخم الحاسم، دعونا الآن نرسم معا غدا أكثر إشراقا للجميع في المنطقة. وستواصل جمهورية كوريا مشاركتها في جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الرؤية.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته التي قدمها في وقت سابق.

لقد طال انتظار اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وبفضل الجهود التي بذلتها قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، توصل الطرفان إلى اتفاق يتوافق مع القرار 2735 (2024) لإنهاء الصراع الذي بدأت حماس منذ أكثر من 470 يوما. سيؤدي هذا الاتفاق إلى وقف القتال في غزة وزيادة المساعدات الإنسانية المقدّمة إلى المدنيين الفلسطينيين التي تشتد الحاجة إليها، والأهم من ذلك لم شمل الرهائن بعائلاتهم بعد مكوثهم أكثر من 15 شهرا في الأسر. ولم ينتج الاتفاق عن الضغوط الشديدة التي تعرضت لها حماس وتغير المعادلة الإقليمية بعد وقف إطلاق النار في لبنان وإضعاف إيران فحسب، بل أيضا عن العمل الدبلوماسي الدؤوب والمضني.

كان ينبغي أن ينتهي النزاع منذ فترة طويلة. يجب ألا ننسى أبداً الأرواح التي أزهقت نتيجة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 والأهوال التي عانى منها عدد لا يحصى من الأبرياء في الحرب التي تلت ذلك. ولا يمكننا أن نسمح بعد الآن لحماس بالاستمرار في أداء دور المخرب باسم الشعب الفلسطيني، ليس بعد أن بدأت النزاع بهجومها الهامي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وسلوكها المشين منذئذ.

لقد رأينا حماس تستغل بخبث معاناة الفلسطينيين باستخدام البنية التحتية المدنية مثل المدارس والمستشفيات لتخزين الأسلحة وإيواء المقاتلين وتنسيق الهجمات. ورأينا أيضا حماس تلعب دور الضحية بمناشدتها المجتمع الدولي بالنيابة عن الفلسطينيين في غزة، بينما تتخذ في الوقت نفسه القرارات بنشاط وتستخدم أساليب تعرّضهم للخطر. لم يعد بإمكاننا السماح لحماس بالسيطرة على المشهد السياسي الفلسطيني في غزة.

نرحب بالتصريحات التي أدلت بها القيادة الفلسطينية مؤخرًا والتي تشدد على أن حماس تقدم مصالح طهران على مصالح الشعب الفلسطيني وبالتالي تتسبب في دمار غزة. إن معركة إسرائيل هي مع حماس وليست مع المدنيين الفلسطينيين الذين تدّعي الجماعة الإرهابية زورا أنها تمثلهم ولكنها تعرّضهم في كثير من الأحيان للخطر. ولا أحد يستفيد من الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة، وخاصة ملايين المدنيين الفلسطينيين العالقين في نزاع لم يبدأوه والعاجزين عن إيقافه.

لقد حان الوقت الآن لتضمن جميع الأطراف وصول المساعدات الضرورية إلى المحتاجين في جميع أنحاء غزة. ونحث البلدان على دعم هذا الجهد من خلال التمويل وتوفير الموارد وعلى المساعدة في زيادة المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

كما نعلم جميعًا، كان العمل على إتمام اتفاق وقف إطلاق النار صعبًا. فقد استغرق الأمر وقتًا طويلاً للتوصل إلى اتفاق لإنهاء إراقة الدماء. وسيحتاج قادة المنطقة في المستقبل القريب إلى اتخاذ خيارات صعبة للمساعدة في صياغة واقع جديد. وبشكل وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه بوساطة الولايات المتحدة وقطر ومصر نقطة انطلاق نحو مستقبل يوفر تدابير متساوية لتحقيق الأمن والحرية والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

على الرغم من الخسائر المروعة للنزاع الذي أطلقت حماس شرارته، نملك فرصة تاريخية لإحداث تحول كبير في الشرق الأوسط. لقد آن الأوان منذ فترة طويلة لإنهاء القتال وبدء العمل على بناء السلام والأمن لمساعدة الناس على الشروع في إعادة بناء حياتهم.

وستبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام هذه اللحظة معًا وإحلال السلام من خلال هذا الاتفاق.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بترؤسكم المناقشة الفصلية المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشير إلى الدور الفعال للوفد الجزائري، الذي يعبر عن تطلعات العالم العربي في مجلس الأمن، في إبقاء اهتمام مجلس الأمن مركزاً على مختلف الجوانب الهامة لهذا الموضوع.

نشكر الأمين العام على إحاطته بشأن الحالة في الشرق الأوسط حيث يحتدم النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الدموي منذ أكثر من 15 شهراً. لقد استمعنا مؤخراً إلى تقارير عن التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحماس بشأن وقف لإطلاق النار في قطاع غزة. وعلى حد علمنا، وافق الطرفان على الاتفاقية ودخلت حيز النفاذ قبل سويغات. ونأمل أن تدوم النتائج التي جرى التوصل إليها عن طريق الوسطاء. بيد أنه سبب لا يدعو إلى الابتهاج فحسب، بل أيضاً إلى تقييم هذه الحالة المحزنة. يجب ألا ننسى أن سكان غزة دفعوا حياتهم ثمناً لذلك. فقد أسفرت العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة خلال 15 شهراً المنصرمة عن مقتل ما لا يقل عن 47 000 مدني فلسطيني؛ ولن يُعرف الرقم بدقة إلا بعد إزالة الأنقاض. ولم نشهد هذه الخسائر في صفوف المدنيين منذ الحرب العالمية الثانية. كان ينبغي وقف إراقة الدماء قبل ذلك بكثير، ولكن كل محاولة من محاولات مجلس الأمن لاتخاذ قرار يتضمن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار اصطدمت

بحق النقص الذي استخدمته واشنطن. وإذ تشير واشنطن إلى ما يسمى "الدبلوماسية الهادئة"، فقد بذلت كل ما في وسعها لضمان عدم تدخل مجلس الأمن في أعمال إسرائيل على الأرض.

سعت روسيا باستمرار، إلى جانب البلدان المتشابهة التفكير، منذ بداية الأزمة في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وطرحت أول مشروع قرار يدعو إلى ذلك (انظر S/PV.9439). وأصررنا أيضا على إيصال المساعدات الإنسانية على وجه الاستعجال إلى جميع المحتاجين. إن إدراك عدم تمكن مجلس الأمن من تنفيذ ولايته على الرغم من بذل تلك الجهود بسبب تصرفات عضو دائم واحد هو حقيقة لا مناص من تقبلها رغم مرارتها.

على حد علمنا، لا يختلف الاتفاق الأخير اختلافاً جوهرياً عن الاتفاق الذي نوقش في كانون الأول/ديسمبر 2023. وهذا يطرح السؤال التالي: هل كان تتقيح التفاصيل يستحق حقاً إزهاق عشرات الآلاف من الأرواح منذئذ في غزة؟ وبصراحة، لا يبعث هذا التفاهم البهجة في نفوسنا على الرغم من أن روسيا ترحب بإبرام الاتفاق.

شهدنا يوم أمس بدء المرحلة الأولى من الاتفاق الذي ينص على إطلاق سراح 33 رهينة محتجزين في قطاع غزة مقابل مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وسيساعد تنفيذ المرحلة الأولى على تقييم استدامة الاتفاق بأكمله وجدواه. ومما يبعث على التفاؤل الحذر أن يوم 19 كانون الثاني/يناير شهد إطلاق سراح دفعة أولى من الرهائن الإسرائيليين والفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية على الرغم من بعض الصعوبات في المرحلة الأولى. وعملاً ببنود الاتفاق، توقفت الأعمال العدائية في قطاع غزة منذ تلك اللحظة وبدأت عملية الانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية. ونلاحظ بدء انسحاب العربات المصفحة الإسرائيلية من رفح وعودة الآلاف من سكانها إلى ديارهم. ومع ذلك، أدعوكم إلى إلقاء نظرة على الصفحة الأولى من صحيفة نيويورك تايمز اليوم التي تعرض صوراً للمنازل التي يعود إليها الفلسطينيون. هذه ليست منازل بل مجرد أكوام من الركام.

نشير أيضاً إلى أن الاتفاق ينص على زيادة كمية المواد الغذائية والوقود والأدوية المقدمة لتلبية احتياجات سكان غزة. ووفقاً لريك بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إعادة بناء النظام الصحي في غزة ستستغرق سنوات عديدة وما لا يقل عن 10 بلايين دولار. وأقل من نصف مستشفيات غزة تعمل حالياً. وينبغي أن تصبح مسألة إيصال القدر الكافي من المساعدات الإنسانية إلى غزة أولوية في عمل المجلس. ويمكن الآن تنفيذ قرارات مجلس الأمن على النحو السليم، لذا ينبغي أن يركز الأعضاء على تنفيذها.

نشيد بجهود الوسطاء - وفي مقدمتهم قطر ومصر - الذين مكن عملهم المضي والمستم من التوصل إلى هذا الاتفاق الهام. ونلاحظ أن ممثلين عن الإدارة الأمريكية الجديدة انضموا أيضاً إلى المفاوضات في مرحلتها الأخيرة، وهو ما ساعد في نهاية المطاف - بحسب فهمنا - على إنهاء رفض إسرائيل التوصل إلى اتفاق.

ونعرب عن ثقتنا في أن تنفيذ الاتفاق سيمهد الطريق لاستقرار الحالة في غزة وإعادة المهجرين الذين نزحوا مؤقتاً وعلى نحو متكرر إلى ديارهم والذين يُعدّون بمئات الآلاف، إن لم يكن العدد أكبر. ويحدونا الأمل أيضاً في أن يساعد الاتفاق على إعادة إعمار قطاع غزة، الذي يوجد حالياً في حالة خراب ويشبه مشاهد من أحد أفلام ما بعد نهاية العالم، ولم شمل الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين بعائلاتهم. ونتوقع أن يكون في عداد المُفرّج عنهم المواطن الروسي ألكسندر تروفانوف، المتواجد في الوقت الراهن في قطاع غزة.

لقد أكدنا مراراً أن وقف إطلاق النار في غزة شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأكملها. يحمل تنفيذ هذا الاتفاق في طياته بارقة أمل، لا تقتصر على تحقيق تطبيع مستدام للحالة المحيطة بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني فحسب، بل تمتد لتهيئة الظروف المواتية لتحسينات في الأمد البعيد في حالات لبنان وسورية واليمن. علاوة على ذلك، هناك فرصة الآن لتهيئة الظروف لتنظيم عملية تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً، وهدفها النهائي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل. إن السبيل الوحيد لكسر حلقة العنف المُستحكم وإرساء دعائم السلام الحقيقي والمستدام في المنطقة يكمن في تنفيذ حل الدولتين الذي أقر بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. لقد برهنت الأعوام المنصرمة أن أي اتفاق يتجاوز مسألة التسوية العادلة للقضية الفلسطينية لن يُفضي البتة إلى تحقيق سلام المستدام في المنطقة.

وللأسف، لا يزال هذا الأمر بعيد المنال. لقد أبرزت أشهر الحرب المنصرمة معضلة غياب الثقة المتبادلة، وأدّكت نيران التطرف في كلا الجانبين. ويتسم الاتفاق المرتقب الذي طال انتظاره بالهشاشة، إذ قد يُقوض أي استقراز الجهود الرامية إلى تنفيذه. ومما يكتسي أهمية خاصة ضرورة أن تتوقف إسرائيل عن نهجها في بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو توسيع نطاق المستوطنات القائمة، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن. ومما يكتسي أهمية بالغة كيفية مراقبة وقف إطلاق النار والجهة المنوط بها تلك المهمة. وما نحن نسمع بالفعل من المعسكرين على طرفي النقيض أصوات المستائنين من الاتفاق ومن يترقبون اللحظة المناسبة لاتهام خصومهم بانتهاك التزاماتهم المنبثقة عنه.

إن المجتمع الدولي بأسره ملزم بحماية وقف إطلاق النار وإعلاء أصوات الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يناصرون السلام وليس الحرب. ومن جانبنا، سراقب عن كثب تنفيذ بنود الاتفاق وندعم أي مبادرات تهدف إلى إرساء وقف شامل وغير مشروط لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، واستئناف المفاوضات على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر الوفد الجزائري على عقد جلسة اليوم والأمين العام على إحاطته.

نُرحب فرنسا بدخول اتفاق وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن في غزة حيز التنفيذ، والذي تحقق بفضل المساعي الحثيثة التي بذلتها كل من الولايات المتحدة وقطر ومصر. وندعو الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق

بالكامل. وينبغي أن يتيح الاتفاق إطلاق سراح جميع الرهائن، بمن فيهم مواطنانا عوفر كالديرون وأوهاد يهلومي، وإيصال المساعدات على نطاق واسع إلى السكان المدنيين. وفي ضوء الحالة الملحة، يجب فتح جميع نقاط العبور دون أي تأخير. ويتعين على إسرائيل تيسير عمل المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وفقاً للقانون الدولي وأوامر محكمة العدل الدولية. ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من إيصال المساعدات بحرية. وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها الكامل للعمل الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يجب أن يكون مستقبل قطاع غزة جزءاً من دولة فلسطينية مستقبلية. ويتعين علينا الحيلولة دون استعادة حماس موطئ قدم في القطاع، لذلك يجب علينا التحضير لعودة السلطة الفلسطينية المسؤولة عن إدارة الأرض. كما يجب علينا ضمان أمن إسرائيل. فلا يمكن أن تتكرر مجزرة كتلك التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

تدعو فرنسا إلى اغتنام وقف إطلاق النار كفرصة لإطلاق عملية لا رجعة فيها لتنفيذ حل الدولتين، مع ضمانات أمنية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين - وهو السبيل الوحيد لضمان سلام عادل ودائم. وتلتزم فرنسا بذلك في إطار مجلس الأمن وفي جميع المنتديات. وسنشرك في حزيران/يونيه، مع المملكة العربية السعودية، في رئاسة مؤتمر دولي حول تنفيذ حل الدولتين. وندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى سلوك المسار الوحيد الذي سيضمن لهم مستقبلاً من السلام والأمن.

سيتيح تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار كتابة فصل جديد في منطقة الشرق الأوسط. إن انتخاب الرئيس جوزيف عون وتنصيب السيد نواف سلام رئيساً لمجلس الوزراء في لبنان قد بعث في النفوس شعاعاً من الأمل. وتتطلع فرنسا إلى تشكيل حكومة قوية في أقرب وقت ممكن، تكون قادرة على لمّ شمل لبنان بكل أطيافه. كما تبرز حاجة ملحة للتنفيذ التام للقرار 1701 (2006) بغية التوصل إلى حل مستدام على امتداد الخط الأزرق يكفل صون أمن إسرائيل ولبنان. أما في اليمن، فلا بد من استئناف عملية السلام تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وتحث فرنسا الحوثيين على الكف عن ممارساتهم المزعزعة للاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كولومبيا.

السيد موريو (كولومبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لحكومة كولومبيا، ولي شخصياً، المشاركة في هذه المناقشة المهمة التي تجمعنا اليوم، ويزيد من أهميتها تزامنها مع يوم يكتسي دلالة رمزية عميقة لدينا ويحتفي به في الولايات المتحدة وسائر العالم - إنه يوم مارتين لوثر كينغ، الذي يُخلّد ذكرى ميلاد قامته شامخة من قامات بناء السلام.

نُشيد بمبادرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عقد هذه المناقشة المفتوحة وتوجيه الدعوة إليها، كما نُقدّر الجهود القيّمة التي بذلتها خلال رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر ونقدر أيضاً دعمها ودعم بقية أعضاء المجلس لمسيرة السلام في كولومبيا. لقد شهد المجتمع الدولي، ولا سيما هذا الجهاز، التزام كولومبيا الراسخ في سعيها نحو السلام والمصالحة، سواء داخل أراضيها أو خارجها، رغم جسامة التحديات - لأن بناء السلام محفوف بالمصاعب. بيد أن حديثنا ينصب على السلام لا على الحرب.

تتابع كولومبيا عن كثب الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في سورية، حيث يُتوقع تشكيل حكومة جديدة معترف بها دولياً تأخذ في الحسبان جميع المكونات العرقية والثقافية والدينية في البلد. فقد كانت الحرب التي اندلعت في سورية عام 2011 من أشد المآسي التي واجهتها البشرية في السنوات الأخيرة. نُشيد بمبادرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عقد هذه المناقشة المفتوحة وتوجيه الدعوة إليها، كما نُقدّر الجهود القيّمة التي بذلتها خلال رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر ونقدر أيضاً دعمها ودعم بقية أعضاء المجلس لمسيرة السلام في كولومبيا. لقد شهد المجتمع الدولي، ولا سيما هذا الجهاز، التزام كولومبيا الراسخ في سعيها نحو السلام والمصالحة، سواء داخل أراضيها أو خارجها، رغم جسامه التحديات - لأن بناء السلام محفوف بالمصاعب. بيد أن حديثنا ينصب على السلام لا على العرب.

تتابع كولومبيا عن كثب الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في سورية، حيث يُتوقع تشكيل حكومة جديدة معترف بها دولياً تأخذ في الحسبان جميع المكونات العرقية والثقافية والدينية في البلد. فقد كانت الحرب التي اندلعت في سورية عام 2011 من أشد المآسي التي واجهتها البشرية في السنوات الأخيرة. وغدت سورية أشبه بحقل تجارب للمواجهات الجيوسياسية، دون أي احترام أو مراعاة للسكان المدنيين - حرب استمرت 13 عاماً، وأودت بحياة ما يُقدّر بنحو 620 000 شخص، وتسببت في نزوح 7 ملايين شخص داخلياً ولجوء أكثر من 6 ملايين آخرين. إن هذا أمر لا يمكننا قبوله، ويجب علينا كمجتمع دولي منع تكراره في أي مكان آخر. وتؤكد كولومبيا مجدداً استعدادها ومساعدتها الحميدة وقدرتها على التنسيق، مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، لكافة الجهود اللازمة في سورية لبناء بلد يستطيع حماية سكانه المدنيين وأن يمثل البلد مصدراً للاستقرار.

وفي ما يتعلق بفلسطين، فإننا نواجه الآن حالة تدمي القلب وتتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء على نحو فوري ومنسق. ونؤكد على نحو قاطع تماماً أن سكان فلسطين، الذين عاشوا لعقود في خضم أهوال الحرب، يواجهون الآن إبادة جماعية وحرباً اشتدت لتبلغ مستويات لا يمكن تصورها وانتشرت في جميع أنحاء المنطقة.

ويدعو بلدي مرة أخرى الأطراف المتحاربة إلى الانخراط في مفاوضات تقضي إلى وقف دائم لإطلاق النار والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في قطاع غزة، مع التركيز بشكل خاص على حماية حقوق النساء والأطفال. وفي هذا السياق، تنوه كولومبيا بدور المساعي الحميدة للولايات المتحدة ومصر وقطر في تأمين الاتفاق الأخير لتنفيذ وقف إطلاق النار بين الطرفين الذي يشمل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، وندعو إلى الإفراج غير المشروط عن المواطنة الكولومبية الإسرائيلية إلкана بوبوت وجميع الرهائن حتى يتمكنوا من العودة إلى أسرهم. وعلى نفس المنوال، يجب إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل. ونأمل أن يشكل ذلك نقطة البداية لتحقيق سلام مستقر ودائم. ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمر عاجل وإلزامي.

وقد أكدنا أن عدم التوصل إلى حل جوهري للقضية الفلسطينية يضع على المحك تعددية الأطراف كمبدأ من مبادئ العلاقات الدولية وقدرة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على الوفاء بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ووفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية، فقد لقي أكثر من 000

45 شخص حتفهم، وأصيب حوالي 130 000 منذ بدء الحرب. ونشهد أيضاً مشقة النزوح القسري الذي تتعرض له آلاف العائلات يومياً بسبب العمليات العسكرية الحربية وأوامر الإجماع. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد العديد من الحلول المطروحة، بما في ذلك اقتراح مملكة النرويج، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، بأن تُصدر محكمة العدل الدولية فتوى بشأن التزامات إسرائيل القانونية تجاه أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وستواصل كولومبيا الإصرار على أن الحل الجوهري وحده - الذي ينطوي بالضرورة على حل الدولتين المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو لعام 1993 - هو المطلوب على وجه السرعة وأنه أفضل سبيل لضمان حق شعبي إسرائيل وفلسطين في التعايش في سلام. ويجب إعادة التأكيد خلال هذه العملية على سيادة كلتا الدولتين وإرساء الحدود الآمنة والمُعترف بها دولياً، بما يتماشى مع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة. وكولومبيا على استعداد للإسهام في بناء السلام، ولتحقيق هذه الغاية، فإنها تعرض ممارساتها الجيدة في هذا المجال وفي مجال تسوية النزاعات، حسب الاقتضاء وحسب الضرورة. وعلاوة على ذلك، وكما قال رئيسنا غوستافو بيترو أوريجو، فإن بلدنا على استعداد تام لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع المسلح والحرب.

وأخيراً، نكرر نداء الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، بضمان السلامة الإقليمية للبنان وإنهاء الهجمات على سكانه. ومن واجبنا الأخلاقي والقانوني أن نتضامن مع أشد الفئات ضعفاً وأن نسعى بلا كلل من أجل عالم يسوده التسامح والسلام والاحترام المتبادل. ومن واجبنا حماية الحياة وبناء السلام وحماية الكوكب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا.

السيد موشيلينغا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أهني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر.

وأود أن أضم بيباني إلى البيان الذي سيُدلى به نيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تتشرف ناميبيا بأن تتولى فيها منصب نائب الرئيس.

وأود أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقديم آخر المستجدات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وحماس باعتباره سبيلاً مباشراً لوقف إراقة الدماء والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وقد شغلت العواقب المدمرة للحرب في غزة المجلس والجمعية العامة في عملهما خلال الجزء الأكبر من الأشهر الخمسة عشر الماضية. وشكّلت الخسائر في الأرواح البشرية والبنية التحتية سابقة من حيث مستويات العنف والدمار في فصل قبيح من تاريخ البشرية لا ينبغي التغاضي عنه في أي مكان. واتسم تصاعد العنف على مدار الخمسة عشر شهراً الماضية بارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الدولي

وفظائع بشعة، تشمل الإبادة الجماعية والتدمير العاشم للبنية التحتية المدنية والخسائر المأساوية لأرواح آلاف الفلسطينيين الأبرياء.

وخلال هذه الفترة، أثّرت شكوك حول قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وتشيد ناميبيا بالجمعية العامة على جهودها المتواصلة لضمان إثبات أعضاء الجمعية العامة حضورهم عندما أصيب المجلس بالشلل، وتوجيههم دعوات قوية ومتسقة لإنهاء الحرب. وهذا يؤكد ويثبت صحة الدعوة إلى إصلاح المجلس بحيث يصبح أكثر تمثيلاً، لأن الحاجة إلى تولي بالأمور على نحو مختلف أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وتشيد ناميبيا بجهود الوساطة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة وتأمل أن يؤسس وقف إطلاق النار لسلام عادل وأن يؤدي إلى زيادة المساعدات الإنسانية وأن ينهي برنامج الضم والتوسع الاستيطاني الذي طال أمده. ولا يزال موقف ناميبيا من النزاع يستند إلى التزامنا الثابت بالسلام الدولي والعدالة واحترام القانون الدولي.

وستبقى تداعيات الحرب قائمة لأجيال قادمة. ولهذا السبب، تؤكد ناميبيا على الحاجة الماسة إلى معالجة الأزمة المباشرة والأسباب الكامنة وراء النزاع على السواء. ولا يمكن كسر دائرة العنف بالوسائل العسكرية وحدها. ويتطلب السلام المستدام معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الاحتلال والحصار وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية. والحالة الإنسانية في غزة تنذر بالخطر، ويحدونا أمل كبير في إعطاء الأولوية لزيادة المساعدات الإنسانية على سبيل الاستعجال ووفقاً لبروتوكولات المساعدات الإنسانية المتفق عليها كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لتقديم المساعدات المنقذة للحياة لسكان غزة، بما في ذلك الغذاء والمياه والإمدادات الطبية واستعادة الخدمات الأساسية للتخفيف من معاناتهم الهائلة. تطالب ناميبيا بأن تلغي إسرائيل، بأثر فوري، تشريعها ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لأن مثل هذا التشريع ينتهك القانون الدولي الإنساني.

كما تدعو ناميبيا إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والضرورة. ولا بد من إجراء تحقيق شامل في أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإخضاع المسؤولين عن ارتكابه للمساءلة.

يجب أن تكون هذه الأزمة بمثابة تذكير بالحاجة الملحة للعودة إلى عملية سلام ذات مصداقية وشاملة وتفاوضية تهدف إلى تحقيق حل عادل ودائم. يشمل ذلك الأعمال غير المشروطة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي أعقاب طلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الثالثة، تشجع ناميبيا جميع الدول الأعضاء على

المشاركة بنشاط في إجراءات المحكمة الوشيكة عن طريق تقديم بيانات وملاحظات خطية. وهذه فرصة حاسمة لإعادة التأكيد على مبادئ القانون الدولي والتأكيد على أهمية المساواة والتعاون وحماية المنظمات الدولية أثناء قيامها بولاياتها من خلال المساهمة في هذه العملية. يمكن للدول الأعضاء أن تساعد في توضيح المسؤوليات القانونية لجميع الأطراف المعنية وتعزيز التزام المجتمع الدولي بدعم العدالة وسيادة القانون.

لقد تحمل شعب فلسطين معاناة هائلة لفترة طويلة جداً - وهي معاناة لا ينبغي أن تتحملها أي أمة وشعبها على الإطلاق. إن ناميبيا تتضامن مع الشعب الفلسطيني وتكرر دعوتها للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، للوفاء بولايتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. كما نحث الدول الأعضاء على العمل بشكل متناغم وعاجل لضمان دعم حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته وتطلعاته.

نؤمن ناميبيا، باعتبارها دولة عانت من تركة الاحتلال المؤلمة وخرجت منتصرة وقد نالت حريتها، إيماناً راسخاً بأن الطريق الشاق إلى السلام في الشرق الأوسط يقترب من محطته النهائية. وهو يتطلب إرادة سياسية واحتراماً متبادلاً والتزاماً بحقوق الإنسان والكرامة للجميع.

في الختام، تُعد الحرب في غزة تذكيراً صارخاً بعواقب عقود من النزاع الذي لم يُحل والوعود التي لم تتحقق. سوف تحاسبنا الأجيال اللاحقة على تقاعسنا في مواجهة الظلم، وسوف ندان إلى الأبد لارتكابنا خطايا الإغفال. هذه الحرب هي اختبار لعزم المجتمع الدولي على التمسك بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان والسلام.

لذلك، وتمشياً مع تصميم قادة العالم على إعادة تأكيد مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1)، فإن من واجبنا أن نفكر فيما يمكننا القيام به أكثر من ذلك للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمكلف بتسيير أعمال وزارة الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

السيد الباعور (ليبيا): بداية أنقدم لسيادتكم بالتهنئة على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وبخالص تمنياتي لكم بالتوفيق في إدارة أعمال المجلس. كما ننتي على الشقيقة الجزائر، عبر معالي وزير خارجيتها السيد أحمد عطاق، لتنظيمها هذه الجلسة الرفيعة المستوى حول هذا البند الهام في هذا الوقت.

شهدت هذه القاعة العديد من الاجتماعات من سنة ونيف وهي تطالب بوقف إطلاق النار. والحمد لله، الآن نجتمع اليوم بعد إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي دخل حيز النفاذ يوم أمس بعد 471 يوماً من الدمار والقتل والتهجير. 67 أسبوعاً لم تصمت فيها فوهات المدافع ولا أزيز الطائرات ولا توقف فيها نزيف الدماء من السادة الأبرياء.

والعالم يشاهد المجزرة تلو المجزرة في قطاع غزة دون أن يتمكن من إنهاء العدوان، أو يوقف القتل والتهجير والترويع للشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، في صورة تتعارض مع كل القيم الإنسانية والقوانين والمواثيق الدولية التي للأسف لم تتمكن طيلة هذا الوقت من منع وحشية الاحتلال ضد كل ما هو

فلسطيني. ولم ينجُ أي شيء من ذلك في أبشع صور للتخريب والتدمير بآلات الحرب العمياء. 471 يوماً كل يوم منها كان كفيلاً لأن نصل لما وصلنا إليه اليوم، مع الفارق في عدد الضحايا وحجم الأضرار والوقت الطويل من حياة شعب محاصر بلا مأوى ولا غذاء ولا علاج.

إنه لمن الجيد أن نفرح اليوم بسكوت البنادق، وجيد أن يتوقع الأطفال والنساء والشيوخ في غزة أنهم سوف يبيتون بلا قصف ولا غارات أو أصوات انفجارات، حتى وإن لم يتبق لهم بعد 471 يوماً من إطلاق النار سقف يبيتون تحته ولا جدار يستندون عليه. إن غزة أظهرت عجز المجتمع الدولي وهشاشته تجاه حفظ الأمن والسلم ومنع الاقتتال والحروب وحماية المدنيين وصون كرامة الإنسان وحقوقه وردع المعتدي وعدم إفلاته من العقاب، وهي القيم الأصلية التي نشأت الأمم المتحدة على أساسها؛ والقواعد التي بُني مجلس الأمن عليها.

في الوقت الذي يرحب فيه بلدي بإعلان وقف إطلاق النار الذي وقع في 15 كانون الثاني/يناير 2025، فإننا نشيد بالجهود المخلصة للإخوة في دولة قطر وجمهورية مصر العربية، والوساطة البناءة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة التزام الجميع بتنفيذ الاتفاق واستدامته واتباع آليات الرقابة الدولية على ضمان سريانه والعمل به حتى لا تتكرر الفصول الوحشية الأليمة التي شاهدها العالم وتجسدت خلال الفترة الماضية على شعب محاصر في قطاع غزة.

إن كانت منطقة الشرق الأوسط برمتها نالها الكثير من التداعيات الإنسانية والاقتصادية والسياسية، بل حتى العسكرية، لما شهدته غزة، فما بالك بالحال داخل القطاع المحاصر الذي كان مسرحاً لكل هذه الحرب والتجهير والتجوع. وفي هذا السياق، فإننا نشدد على أن وقف إطلاق النار وحده لن ينهي معاناة الشعب الفلسطيني في غزة ما لم يتبعه تحرك دولي عاجل لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتردية التي يعيشها الشعب في القطاع. ومسؤوليتنا كمجتمع دولي تحتم علينا سرعة العمل والتنسيق لتقديم الدعم الإنساني والإغاثي العاجل لسكان غزة والشعب الفلسطيني، دون أن نغفل أن القطاع اليوم يبدو ككتلة واحدة من الانقراض والركام. والعدوان جعل من أهل غزة سكاناً بلا مساكن.

فإن كنا خذلناهم في حربهم الماضية، فلنقف إلى جانبهم اليوم في قتالهم ضد البرد والحر، ونضالهم للحصول على التعليم والخدمات الصحية، فمن حق الشعب الفلسطيني علينا كمجتمع دولي مساندته في إعادة إعمار ما دمرته الحرب وخربه العدوان. وفي هذه الظروف الصعبة، نقف أمام تطور خطير ومستفز من سلطة الاحتلال بإعلانها وقف نشاط وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا القرار ليس مجرد إجراء إداري أو سياسي، بل هو اعتداء مباشر على حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومحاولة منهجية لطمس قضيتهم وإلغاء حقوقهم في العودة، التي كفلتها لهم قرارات الشرعية الدولية.

في هذا السياق ندعو مجلس الأمن إلى ضمان امتثال السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، حيث يجب على المجتمع الدولي حماية ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وضمان

توفير الموارد المالية اللازمة لها وتمكين الوكالة من تقديم الخدمات الأساسية للاجئين في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، من دون عراقيل أو قيود.

ختاماً، لا ينبغي النظر إلى الاتفاق الحالي كنقطة نهاية ولا اعتبار 7 تشرين الأول/أكتوبر بداية للصراع، كما يحاول البعض تصويره بدلاً من وضعه في سياقه الصحيح كانعكاس لتبعياته المتواصلة. وعليه يجب أن يكون هذا الاتفاق خطوة تمهد لمرحلة جديدة تهدف إلى إيجاد الحل الدائم للقضية الفلسطينية وإنهاء معاناة الفلسطينيين المستمرة منذ عقود طويلة. إن هذه التجربة المؤلمة تؤكد بجلاء أن تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا يؤدي إلا إلى المزيد من التصعيد الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين وأن إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني يخدم مصلحة الجميع.

إن بلدي يرى أن نضال الشعب الفلسطيني وصبره في مجابهة صنوف التمييز والتهجير يجب أن تنتهي وأن الالتزام الدولي المؤجل لحل القضية الفلسطينية يجب أن ينجز بالإقرار بحق الفلسطينيين في إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف. أود اغتنام هذه الفرصة لأجدد التأكيد على موقف دولة ليبيا الثابت في دعم القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق وبذل ما نستطيع لنصرتة. لذلك فإن حكومة بلدي تشدد على أن السلام الحقيقي لن يتحقق إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير مصيره واسترداد حقوقه وإنهاء معاناته وإقامة دولته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الجزائر على عقد هذه الجلسة الهامة، وأشكر الأمين العام على إحاطته.

ظلت المسألة المعروضة أمامنا على جدول أعمال مجلس الأمن تراوح مكانها لأكثر من 70 عاماً، ومع ذلك لا تزال المظالم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني من دون حل. ففي الضفة الغربية والقدس الشرقية، تتوسع المستوطنات غير القانونية مع تزايد العنف والإفلات من العقاب. وقد أدى فشل المجلس على مدى الأشهر الـ 15 الماضية إلى محو غزة، مع كارثة إنسانية مفعجة. ولذلك فإننا نرحب ترحيباً حاراً باتفاق وقف إطلاق النار في غزة والبدء في إطلاق سراح الرهائن والفلسطينيين المحتجزين تعسفاً. ونشكر الوسطاء الذين ساعدوا في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار وعلى الرغم من أن ذلك أتى بتكلفة وخيمة أودت بحياة عشرات الآلاف من الأبرياء. ووقف إطلاق النار خطوة أولى حيوية نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. فيجب على المجلس أن يحافظ على الاتفاق بحيث يتم الوفاء بكل مرحلة من مراحلها. ويجب عليه أن يساعد في كسر دائرة العنف.

يجب على المجتمع الدولي أن يركز على أولويتين بعد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة: أولاً، إنهاء الكارثة الإنسانية؛ وثانياً، وضع خطة سياسية شاملة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نؤيد تماماً دعوة الأمين العام إلى تقديم إغاثة إنسانية مستدامة لأهالي غزة. ويجب أن تتدفق المساعدات الإنسانية بحرية وبدون عوائق وبطريقة مستدامة. ويجب السماح للعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية على نحو تام بالعمل بأمان. ويجب الإعداد لجهود إعادة الإعمار في غزة، بما في ذلك برفع

الحصار المفروض منذ 18 عامًا الذي خنق اقتصادها. ولا غنى عن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تلك الجهود. فيجب علينا أن نستعيد قدرتها ونعززها. ويجب على المجلس حماية الوكالة من التهديدات المستمرة وحملات التضليل الإعلامي.

وإلى جانب معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية، يجب علينا أن نعمل على وضع خطة سياسية عادلة وشاملة، يكون حل الدولتين في صلبها، حيث تعيش الدولة الفلسطينية المستقلة جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وأي بديل آخر لن يؤدي إلا إلى الفصل العنصري والإخضاع. كما ستفشل عملية السلام التي تفرضها قلة مختارة.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتحد لتعزيز الحوار والمفاوضات الحقيقية التي تعالج السبب الجذري للاستعمار والظلم التاريخي في فلسطين، بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ويجب أن تضع تلك العملية فلسطين على قدم المساواة، مسترشدة بالقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً. ويجب أن يكون المؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين بمثابة نقطة تحول. ويجب على المجلس تهيئة الظروف المواتية لضمان نجاح المؤتمر.

وأخيراً، حان الوقت لكي يثبت المجلس أهميته. فالاستمرار في ترك هذا البند من جدول الأعمال من دون حل ليس غير معقول فحسب، بل هو دليل واضح على الضرورة الملحة للتعبيل بإصلاح المجلس. ونقدم دعماً الصادق للأعضاء الخمسة الجدد في المجلس. وتطلعاتنا واضحة - نرجو أن تسترشدوا بالإنسانية ولا تدخروا جهداً في النهوض بالقضية الفلسطينية. وإلى الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس: لقد حان الوقت لإنهاء شلل المجلس واستعادة سمعته الحسنة. وسيحكم التاريخ علينا، سواء ارتقى المجلس إلى مستوى الحدث أو تلاشى إلى عدم الأهمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد شيعان (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الجزائر، رئيس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة.

وتؤيد ملديف البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً جيبوتي، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وأوغندا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ترحب ملديف باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه والذي دخل حيز التنفيذ الآن بعد 15 شهراً من بدء حرب الإبادة الجماعية في غزة. ويشكل وقف الأعمال العدائية خطوة حاسمة نحو وقف الدمار المستمر والخسائر في الأرواح البريئة، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن. لقد عانى سكان غزة من مشقة لا حدود لها، ووقف إطلاق النار هذا بارقة أمل للإغاثة والتعافي. ونأمل أن نرى عودة النازحين وتدفق المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وتشيد ملديف بدور الدول التي يسرت المفاوضات التي أدت إلى ذلك الاتفاق الحاسم لوقف إطلاق النار. ويجب على المجتمع الدولي الآن ضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. إن وقف إطلاق النار هذا

لا يمثل مجرد لحظة استراحة، بل يمثل منعطفًا حاسمًا يمكن لإسرائيل أن تثبت فيه التزامها بالقيم التي ينص عليها القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وعلى ذلك، تدعو ملديف إسرائيل إلى دفع تعويضات لدولة فلسطين عن الموت والدمار الذي لحق بها على مدى الأشهر الـ 15 الماضية. أما في غزة، فقد خلف القصف الجوي المتواصل والدمار الشامل للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والمدارس والخدمات الحيوية، تدايعات طويلة الأمد على السكان، كما أدت القيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى زيادة المعاناة الإنسانية بشكل كبير. تؤكد تقارير الأمم المتحدة الأخيرة على ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، ولا سيما وسط الأطفال، والنقص المستمر في الغذاء والماء والطاقة. ومن الأهمية بمكان ألا يكتفي المجتمع الدولي بدعم وقف إطلاق النار، بل أن يتخذ إجراءات فورية ومجدية لتلبية الاحتياجات الإنسانية على الأرض. إننا ندعو إلى تقديم الدعم العاجل والموسع لفلسطين لضمان التعافي المستدام من الهجمات الإسرائيلية طويلة الأمد.

وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة، يضاعف السياق الإقليمي الأوسع نطاقاً من تلك التحديات. أما في سورية، فلا يزال النزاع المستمر منذ عقد من الزمن من دون حل، وتسلط الإحاطات الأخيرة للمجلس الضوء على الأزمة الإنسانية المستمرة، لا سيما في الشمال الغربي، حيث يحتاج الملايين إلى المساعدة بشكل عاجل. وعلى الرغم من حدوث عمليات محدودة عبر خطوط التماس، لا تزال هناك ثغرات في التغطية الإنسانية. ولا يزال الملايين من النازحين السوريين يفتقرون إلى الضروريات الأساسية، وهو نقص يتفاقم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم كفاية الموارد الطبية. ولذلك فإننا ندعو إلى نهج دولي متجدد - نهج يدعم المسار السياسي للمبعوث الخاص، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، لتمهيد الطريق أمام السلام المستدام في سورية.

وعلى الرغم من الجلسات المتعددة التي عقدها المجلس بشأن هذه الأزمة، لا تزال التحديات الملحة قائمة في غزة والضفة الغربية وسورية ولبنان. فنحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة ومنسقة - استراتيجية تفرض المساءلة وتحترم القانون الدولي الإنساني وتعالج الأسباب الجذرية للصراع. وتؤمن مالديف إيماناً راسخاً بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. إننا نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن فلسطين في حزيران/يونيه، الذي سيوفر فرصة حيوية للمجتمع الدولي لتجديد الالتزامات وتكثيف الجهود الدبلوماسية ووضع مسار واضح لإنهاء الأزمة وتأمين سلام مستدام للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ستنبه الأضواء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): يشرفني إلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية وأستسمح عذراً، السيد الرئيس، لطول البيان.

نجتمع اليوم والوضع في الأراضي الفلسطينية يشهد تحولاً إيجابياً نأمل أن يترسخ بعد أن نجحت جهود مصر وقطر والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق من ثلاث مراحل لتبادل الأسرى والمحتجزين والعودة إلى الهدوء المستدام بما يحقق وفقاً دائماً لإطلاق النار. ذلك الاتفاق الذي يشمل أيضاً إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفعال وإعادة تأهيل المستشفيات وعودة النازحين داخلياً إلى أماكن سكناهم وتسهيل مغادرة المرضى والجرحى الفلسطينيين لتلقي العلاج. ولا ننسى هنا أن نشمن الجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية المكلفة من مؤتمر القمة العربي الإسلامي المشترك غير العادي لوقف العدوان على غزة.

نعم، نجحت جهود الوساطة في وقف القتل والدمار بحق المدنيين العزل في قطاع غزة ولكن بتكلفة إنسانية باهظة بعد مقتل أكثر من 45 ألف شهيد فلسطيني وتدمير البنية التحتية للقطاع والقطاعين الطبي والتعليمي واستهداف العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وفي الأمم المتحدة والصحافة، إضافة إلى ما ارتكب بحق الشعب الفلسطيني من ممارسات إجرامية. ولا نبالغ في القول بأننا شاهدنا إسرائيل تهدم كل مقومات الحياة في غزة. ونظرة بسيطة إلى الصور الجوية تظهر أمامنا دماراً مشابهاً لما حدث في هيروشيم وناغازاكي، وتكشف لنا عن شعب في أمس الحاجة للدعم الإنساني بعدما تعرض لأهوال لا مثيل لها.

يجب علينا ألا ننظر إلى الصفقة الحالية كنقطة نهاية، كما تفضلتم. فهي مجرد بداية من الضروري البناء عليها لمرحلة جديدة تهدف إلى إحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة وتجنبها جولات التصعيد المتتالية مجدداً. ونعرض هنا رؤية المجموعة العربية للمرحلة المقبلة.

أولاً، تطالب المجموعة العربية بالتنفيذ الكامل، بحسن نية، لاتفاق وقف إطلاق النار بجميع مراحلها والتزام جميع الأطراف به وعدم التوصل منه والامتناع عن أية خروقات أو شن أي اعتداءات أخرى على قطاع غزة تحت أي ذريعة. وتطالب المجتمع الدولي بدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق وتثييته وهو عدم قبول أي حجج أو دوافع إسرائيلية تسمح بالانزلاق مجدداً لتجدد العمليات العسكرية.

ثانياً، تشدد المجموعة العربية على ضرورة التزام إسرائيل بما جاء في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية منذ بدء الأزمة، وكذا مسؤولية إسرائيل الكاملة والوحيدة سياسياً وقانونياً عن تدمير قطاع غزة. وتطالب المجموعة بإنفاذ المساءلة فيما يتعلق بالجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني. فلا يمكن أن تمر ممارسات التجويع وقتل المدنيين وغيرها من الفظائع، التي بُث بعضها على الهواء، من دون حساب ومساءلة وتعويض يعيد للضحايا بعضاً من حقوقهم. لا يصح أن تعلق الأصوات بالقانون الدولي والعدالة وحقوق الإنسان عندما تتعلق بشعب أو عرق وتخفت عندما تتعلق بالشعب الفلسطيني الشقيق. نحن لسنا بأقل منكم إنسانية ولا إسرائيل بدولة فوق القانون الدولي.

ثالثاً، نطالب بالبدء بشكل فوري في إدخال المساعدات وتنفيذ مشروعات التعافي المبكر وذلك على ضوء كارثية الوضع الإنساني في غزة، وهو التزام يقع على عاتق إسرائيل بموجب أحكام اتفاقية جنيف

الرابعة وأحكام القانون الدولي العرفية الواردة في البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1977. فهناك جيل كامل من الأطفال حرم من التعليم على مدار أكثر من عام وتعرض لمستوى غير مسبوق من القتل والتشويه والصدمات النفسية بشكل ينتهك قواعد قانونية آمرة ومبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، علاوة على ما يعانيه المدنيون من حرمان شبه كامل من الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والخدمات الصحية بعد تدمير وإعطاب أغلبية المنشآت الصحية. نطالب أيضا المجتمع الدولي بالعمل من منطلق مسؤولياته لحشد الموارد اللازمة لبدء عملية واسعة بشأن مشروعات إعادة الإعمار بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية وبدور رئيس وهام للأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها، خاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فلا بد من إيقاف القتل الصامت للمدنيين.

رابعاً، نشدد على الدور المحوري غير القابل للاستبدال لوكالة الأونروا في حياة الشعب الفلسطيني ودورها المركزي في تقديم الدعم الإنساني لسكان قطاع غزة خلال الحرب. ونعرب عن تقديرنا للتضحيات التي بذلتها لتأدية هذا الدور. ونشدد على مركزية دور الأونروا في تحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات حتى قيام الدولة الفلسطينية. ولذلك نطالب بحماية الوكالة من المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إنهاء عملها في مناطق العمليات بالأراضي الفلسطينية والضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لالتزاماتها الدولية بما في ذلك احترام المادة 105 من ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لأحكام معاهدة حصانات وامتيازات الأمم المتحدة والسماح للأونروا بالعمل من دون قيود.

خامساً، تؤكد المجموعة العربية مجدداً أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية حق شعب في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. فقضيته ليست في غزة فقط بل في كل الأراضي الفلسطينية. لذا نطالب بوقف التصعيد في الضفة الغربية والقدس الشرقية جراء استمرار السياسات الاستيطانية ومنح الحماية لإرهاب المستوطنين الإسرائيليين والتوقف عن سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم والتضييق على ممارسة السلطة الفلسطينية لصلاحياتها. ونحذر من خطورة الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى أو السعي لتغيير الوضع القائم في المقدسات الدينية في القدس الشريف أو المساس بالوصاية الهاشمية الأردنية.

سادساً، ندعو المجتمع الدولي للتعلم من تجربة الحرب الماضية التي يتركز درسها الأول في أن إهمال مسار السلام وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق لن يؤدي سوى إلى جولات متوالية من التصعيد الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك، يجب على إسرائيل التحلي بالمسؤولية والتوقف عن أوهام التوسع والاحتلال والتهجير والانخراط فوراً في عملية تفاوضية تمنح الشعب الفلسطيني حقه المشروع في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وندعو الأطراف كافة للمشاركة في المؤتمر الدولي رفيع المستوى لتسوية القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين المقرر إقامته في حزيران/يونيه المقبل.

سابعاً، تشير المجموعة إلى أنه لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يجب أيضاً أن تتسحب إسرائيل من جميع الأراضي السورية المحتلة منذ العام 1967 وحتى الآن. وفي لبنان ترحب المجموعة العربية

بإعلان وقف الأعمال العدائية وتطالب جميع الأطراف بتنفيذه ووقف عدوان إسرائيل على لبنان وانسحابها من الأراضي الفلسطينية، وفقاً لمهلة الـ 60 يوماً الواردة في الإعلان والالتزام بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) واحترام سيادة وسلامة أراضي دولة لبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

كما ترحب المجموعة بانتخاب العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية اللبنانية وبترسمية القاضي الجليل نواف سلام لتشكيل حكومة جديدة في لبنان وتحت المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانب لبنان لمساعدته في جهود إعادة الأعمار وكذلك الأمم المتحدة التي سيكون لها دور هام في مساعدة لبنان على تخطي هذه المرحلة. ولعل زيارة الأمين العام للأمم المتحدة الأسبوع الماضي للبنان دليل على وقوف المنظمة إلى جانب لبنان وشعبه.

أختتم بيان المجموعة العربية، وأشدّد بصفتي الوطنية على موقف مصر الثابت إزاء دعم الحقوق الفلسطينية وقيام مصر بكل جهد ممكن منذ بداية الأزمة الحالية لإيقاف العدوان وإنقاذ الشعب الفلسطيني. وقد انخرطت مصر مع قطر والولايات المتحدة في مفاوضات مضنية لإيقاف تلك الحرب. كما نظمت اجتماعات دولية آخرها في 2 تشرين الأول/ديسمبر الماضي لحشد الدعم الإنساني لغزة وبذلت أقصى الجهود لإدخال المساعدات واستضافة الفلسطينيين وتوحيد الصف الفلسطيني. وتجدد مصر استعدادها لاستضافة مؤتمر دولي موسع لإعادة إعمار غزة.

وأشدّد أيضاً على التزام مصر بخيار السلام الاستراتيجي الذي وضعت أولى لبناته في المنطقة منذ 47 عاماً من موقع القوة والثقة بالنفس والحق والعدل لإرساء السلام العادل والاستقرار والتعاون بالمنطقة. وتتطلع مصر إلى العمل مع كل الأطراف لإحياء عملية السلام بأفق زمني محدد لإنهاء الاحتلال وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. ذلك وحده الكفيل بضمان أمن كل شعوب المنطقة وحقوقها المتساوية في الحياة الكريمة والأمن بكل التعايش السلمي. ستواصل مصر من دون كلل، بالتنسيق مع الشركاء، العمل لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتناشد مصر جميع أعضاء مجلس الأمن التعاضد، فالعمل لم ينته بعد ولدينا مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي أمام الشعب الفلسطيني بعدم خذلانه. ونحذر من مغبة الفراغ ومن مغبة سياسة تجاهل الحقائق والحقوق والآلام. لدينا اليوم تحديداً فرصة حقيقية لبداية جديدة.

أختتم بيان مصر باقتباس كلمات رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي الواضحة والقاطعة:

”ستظل مصر دائماً وفية لعهداها داعمة للسلام العادل وشريكاً مخلصاً في تحقيقه ومدافعة عن

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نهني بلدكم الشقيق، السيد الرئيس، على رئاسة أعمال المجلس ونرحب بحضور معالي السيد أحمد عطايف وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ونشكر سعادة الأمين العام على بيانه القيم.

نجتمع اليوم، بعد أيام من الإعلان في الدوحة عن التوصل إلى اتفاق يضع حداً للنزاع في قطاع غزة الذي دام أكثر من 15 شهراً وسبب معاناة إنسانية هائلة ودماراً شاملاً وشرّد معظم السكان وترك 160 000 منهم ما بين قتيل ومصاب ومفقود.

ومن أجل تخفيف هذه المعاناة الإنسانية وحقق الدماء بذلت دولة قطر منذ البداية جهوداً مخلصاً للوساطة تكلفت بتوصل الطرفين يوم 15 كانون الثاني/يناير إلى اتفاق بدأ تنفيذه يوم أمس الأحد. وبموجب هذا الاتفاق المكون من ثلاث مراحل كل منها يمتد 42 يوماً، يتم تبادل الأسرى والرهائن والعودة إلى الهدوء المستدام، وصولاً إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيصال كميات مكثفة من المساعدات الإنسانية وتوزيعها الكامل والفعال على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة وإعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية والمخابز وإدخال مستلزمات الدفاع المدني والوقود ومستلزمات إيواء النازحين وسيتم إنهاء الاتفاق على تفاصيل المرحلتين الثانية والثالثة خلال تنفيذ المرحلة الأولى. إن دولة قطر تعرب عن الشكر لشريكها في الوساطة، جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصدرت الدول الثلاث، بوصفها جهات ضامنة للاتفاق، بياناً تؤكد فيه أنها ستعمل بشكل مشترك لضمان تنفيذ الأطراف لالتزاماتها والاستمرار الكامل للمراحل الثلاث. لم تدخر دولة قطر جهداً في مساعيها على مدى الـ 15 شهراً الماضية. فبعد أن نجحت هذه المساعي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في إيقاف القتال وإطلاق سراح 109 من الرهائن ومئات الأسرى الفلسطينيين، استمرت الاجتماعات مع الشركاء وطرفي النزاع وتغلّبت على العقبات العديدة، سعياً إلى اتفاق يوقف آلة الحرب ويعيد للمنطقة الأمل في مستقبل آمن.

واليوم نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في القيام بدور هام وفاعل لضمان أن يُحقّق الاتفاق النتائج الإيجابية المتوخاة منه من خلال اتخاذ قرار ملزم يدعم الاتفاق ويؤكد على تنفيذه الكامل.

مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ منذ يوم أمس نتطلع إلى تصافر الجهود الإقليمية والدولية في تقديم المساعدات الإنسانية ودعم الأمم المتحدة في إدخالها وإيصالها في القطاع. ولن تدخر دولة قطر جهداً في تقديم الدعم للأسر المنكوبة ولرفع معاناة الأهالي. وبتوجيهات من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، تم اليوم الإعلان عن تدشين جسر بري لإمداد قطاع غزة بالوقود. وفي هذه المرحلة، كما في السابق، يظل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دور محوري، ولذلك نحذر من أن حظر أنشطة الوكالة من قبل سلطات الاحتلال سيؤدي إلى نتائج إنسانية وسياسية خطيرة.

فيما يخص سورية الشقيقة، تؤكد دولة قطر على موقفها الثابت بالوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق، وتؤكد في هذا المنعطف التاريخي متانة العلاقات الأخوية مع الجمهورية العربية السورية بعد انقطاع دام 13 عاماً بسبب قمع النظام السابق الوحشي لثورة الشعب السوري الشقيق. وتؤكد دولة قطر أهمية إجراء عملية سياسية سورية جامعة وترحب بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة السورية الجديدة لحماية المدنيين واستقرار مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات العامة وتيسير عودة النازحين واللاجئين. إن دولة قطر ملتزمة بمواصلة دعم الأشقاء السوريين في شتى المجالات. إن الوضع الإنساني الراهن يتطلب دعم المجتمع الدولي وضرورة رفع العقوبات لما لها من آثار سلبية على الشعب السوري وباعتبار أن أسباب فرضها قد

زالت. وتشدد دولة قطر على وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وتحقيق تطلعات شعبها في العيش الكريم وبناء الدولة - دولة المؤسسات والقانون - وتدين توغل القوات الإسرائيلية عبر المنطقة العازلة التي يجب العودة عنها فوراً.

فيما يخص لبنان الشقيق، ترحب دولة قطر بانتخاب فخامة الرئيس جوزيف عون، رئيساً للجمهورية اللبنانية الشقيقة وتكليف دولة الدكتور نواف سلام برئاسة الحكومة. ونتطلع إلى أن يساهم ذلك في إرساء الأمن والاستقرار في لبنان وتحقيق تطلعات شعبه في التقدم والتنمية. وتؤكد دولة قطر أنها ستواصل وقفها الدائم إلى جانب لبنان الشقيق، وتجدد موقفها الدائم لوحدة وسيادته وأمنه واستقراره.

وتجدد الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان وتعرب عن تطلعها إلى التزام جميع الأطراف به، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 (2006). ويمهد الاتفاق لتوافق أشمل يحقق السلام الدائم والاستقرار. كما نشدد على احترام ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامة أفرادها.

يظل المسار الوحيد نحو الاستقرار والازدهار في المنطقة هو الحل السياسي الشامل والعادل للقضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال ووقف أنشطة الاستيطان والتأكيد على رؤية حل الدولتين. وهي الرؤية التي أكد عليها القرار 2334 (2016). وهو ما شدد عليه كذلك الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968) الذي ينبغي احترامه. ومن الضروري رفض أي إجراءات تقوض الحل المستدام للقضية الفلسطينية، بما في ذلك محاولات ضم الأراضي الفلسطينية وانتهاك المقدسات الدينية. وتأمل دولة قطر أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار بداية لمرحلة جديدة للعمل الجاد على حل القضية الفلسطينية. كما تؤكد أهمية دعم الوفاق الفلسطيني في المرحلة القادمة، وأن إدارة قطاع غزة بعد الحرب هو شأن فلسطيني بحت. وختاماً، نعيد تأكيد الموقف الثابت لدولة قطر من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بها عضواً كاملاً في هذه المنظمة الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة.

ونظراً لتأخر الوقت، أعترم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00

وأود أن أقدم بخالص الشكر للمترجمين الفوريين على تفهمهم وعلى تكريمهم بمنحنا جزءاً من وقتهم للسماح لمزيد من المتكلمين بإلقاء بياناتهم بشأن هذه المسألة المهمة.

علقت الجلسة الساعة 13/30.